مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية
الموقع الإلكتروني https://uqu.edu.sa/jill
جامعة أم القرى UMM AL-QURA UNIVERSITY

التقعيد الفقهي بالقياس دراسة تأصيلية تحليلية

The Formulation of Jurisprudential Principles Based on Analogy: A Foundational and Analytical Study

عمر عبدالله الشهابي

أستاذ مشارك، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت، الكويت

omar abdullh alshehabi

Associate Professor, Department of Jurisprudence and Principles of Jurisprudence, College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University, Kuwait, Kuwait

تاريخ التقديم:2024/05/06: تاريخ ارسال التعديلات: 2024/05/25 تاريخ القبول:2024/06/03

Received:06/05/2024 Revised:25/05/2024 Accepted: 03/06/2024

الملخص:

موضوع البحث بعنوان: التقعيد الفقهي بالقياس دراسة تأصيلية تحليلية . أهداف البحث: يهدف البحث إلى: تحقيق أثر القياس بأقسامه في تكوين القواعد الفقهية. والكشف عن المسالك التي تركز عليها استنباط العلة في القواعد القياسية المتضمنة تحقيق المناط. وبيان درجة حجية أهم القواعد القياسية بتحليلها وردها إلى أصلها. وبيان المعاني الجامعة التي ارتكزت عليها القواعد الفقهية القياسية. منهج البحث: لتحقيق أهداف البحث اتبعت المنهج الاستقرائي في جمع القواعد القياسية، ثم اتبعت المنهج التحليلي والاستنباطي للوقوف على أثر القياس بأقسامه في تكوين القاعدة، ومسالك العلة المعملة في صياغتها . أهم النتائج: توصل الباحث إلى نتائج عدة أبرزها: أن القاعدة الفقهية تتفاوت قوة الاستدلال بها بحسب قوة مصدرها وبحسب طريق دلالة المصدر على نص القاعدة أو معناها. أن تطبيق القاعدة على الفرع الذي يراد الاستدلال له يختلف تكييفه بحسب المصدر المكون للقاعدة الفقهية. أن المسالك المستندة إلى النص الشرعي تتفاوت درجتها في إثبات الوصف الجامع بين الصريح والظاهر والإيماء. من أبرز صيغ القواعد في قياس العلة : اعتبار شيء بشيء، إعطاء الشيء حكم شيء، إقامة الشيء مقام شيء أو يجرى مجراه أو يسد مسده، دوران وصف مع حكم وجوداً وعدماً، تشبيه حكمٍ بحكمٍ بأداة تشبيه. تخرجت طائفة من القواعد القياسية بالاستدلال بخصيصة من خصائص الشيء كالتضمن، وبالنظير على النظير، كإلحاق الكتاب بالخطاب، وبضرب من الشبه كإلحاق الاستدامة بالإنشاء. التوصيات :يوصي الباحث بدراسة تحليلية مقارنة تعنى بمدارك الخلاف بين المذاهب في تخريج الفروع على القواعد التي هي محل وفاق بينهم.

الكلمات المفتاحية: القواعد القياسية، مصادر القاعدة الفقهية، تحقيق المناط في القواعد الفقهية.

Abstract:

Topic: Jurisprudence Measurement Analytical Rooting Study. Objectives: The research aims to: achieve the impact of measurement in its sections on the formation of doctrinal rules. Detection of the trajectories on which to devise the cause in the standard rules incorporating the fulfilment of the statute. And indicate the degree of authenticity of the most important standard rules. and a statement of the overarching meanings on which standard jurisprudence is based. Research methodology: Followed the inductive approach in the collection of standard rules, and then followed the analytical and analytical approach to determine the impact of measurement, and the modular vein in its formulation. Results: that the doctrinal rule varies the power of reasoning according to the strength of its source and by the source's indication of the text or meaning of the rule. The application of the rule to the section for which the inference is sought varies according to the constituent source of the rule's jurisprudence. The trajectory based on the legitimate text varies in its degree in establishing an overarching characterization between explicit, manifest and gesture. Recommendations: The researcher recommends a comparative analysis of the perception of disagreement between doctrines in the graduation of branches on the rules that are in agreement between them.

Keywords: standard rules, sources of doctrinal rule, realization of entrustment in jurisprudence rules.

معلومات المراسل : عمر عبدالله الشهابي
البريد الالكتروني الرسمي : dr.omar898@gmail.com

Doi: https://doi.org/10.54940/si20642378
1658-8738 / © 2025 by the Authors.
Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Shariah. Sci. Islamic Stud.***

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فالاستدلال بالقواعد الفقهية وتعليل الأحكام الفقهية بها هو واقع كتب الفقه سيما المطولات منها التي عُنيت بمسائل الخلاف، وحصل الخلاف بين الفقهاء في تطبيقات كثير من القواعد؛ لأن الفرع الفقهي قد تتنازعه أكثر من قاعدة، والخلاف في حقيقته إنما يرجع إلى تعارض مصادر القاعدة في تلك التطبيقات. وبتحليل القواعد الفقهية يمكن رد الحكم العام الذي تمثله القاعدة إلى أصله ودليله. وعندها يمكن العمل بقواعد دفع التعارض والترجيح التي قررها الأصوليون في مبحث ترتيب الأدلة. وبإبراز المعاني الجامعة التي تشكلت منها القواعد الفقهية القياسية تتضح مدارك الخلاف الفقهي ومقاصد التشريع.

أهمية البحث

القياس له أثر كبير في التقعيد الفقهي، فهو المصدر المكون لكثير من القواعد فقهية، ولما كانت حجية القواعد الفقهية ترجع إلى حجية مصادرها المكونة لها، كانت تبعًا لها أيضًا في درجة الاحتجاج قوةً وضعفًا، وكانت العناية بتحليل وتمييز القواعد القياسية قضية مهمة تصب في مباحث ترتيب الأدلة الشرعية والترجيح بينها عند التعارض، وأيضًا في إبراز المعاني الجامعة التي تشكلت منها القواعد، ويمكن عندها الموازنة بين طرق الاستدلال بالقواعد الفقهية في مواطن النزاع.

مشكلة البحث

قرر الأصوليون مراتب الأدلة الشرعية عند التعارض، لكن يبقى الإشكال في تعارض القواعد الفقهية سيما مع مدلولاتها الواسعة، وأيضًا إذا تنازع الفرع الفقهي قاعدتان فأكثر، كيف يمكن تحديد نطاق القاعدة القياسية الدقيق؟ وإلى أي أقسامه ترجع؟ وما المعاني الجامعة التي كانت مناطًا للحكم الكلي؟

أهداف البحث

1. تحقيق أثر القياس في تكوين القواعد الفقهية.
2. بيان أثر قياس العلة وقياس الدلالة في تكوين القاعدة الفقهية.
3. بيان أهم طرق إثبات العلة في القواعد القياسية التي اعتمدت تحقيق المناط.
4. بيان درجة حجية أهم القواعد القياسية بتحليلها وردها إلى أصلها.
5. بيان المعاني الجامعة التي ارتكزت عليها القواعد الفقهية القياسية.

منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث اتبعت المنهج الاستقرائي في جمع القواعد القياسية، ثم اتبعت المنهج التحليلي والاستنباطي للوقوف على أثر القياس بأقسامه في تكوين القاعدة، ومسالك العلة المعملة في صياغتها، وفي ذلك كله:

- أوثق جميع الأقوال والأدلة من مصادرها الأصيلة.
- أعزو الآيات القرآنية.
- أعزو الحديث النبوي إلى كتب السنة مبينًا حكمه، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما أو أحدهما.
- أعزو القواعد الفقهية إلى مصادرها في أبرز كتب القواعد الفقهية وكتب الفقه وغالبًا ما أكتفي بمصدرين منها.

الدراسات السابقة

وقفت على دراسات عدة عُنيت بأصل الموضوع، تناولت مصادر القاعدة الفقهية بشكل عام، وأبرزها:

1. كتاب القواعد الفقهية د.يعقوب الباحسين[1]، وقد تناول فيه تخريج القواعد الفقهية عن طريق القياس– في خمس ورقات– تضمنت إشارات مهمة، إلا أنها خلت من تحليل القواعد القياسية وبيان صور القياس وأقسامه في تكوين القاعدة الفقهية.
2. كتاب نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء د. محمد الروكي. وقد ذكر في ذلك اثنتي عشرة قاعدة مع فروعها الفقهية[2]، ثم تناول اختلاف الفقهاء في التقعيد الفقهي بسبب أصل القياس وما يدخله القياس وما لا يدخله، وذكر فيه قواعد أصولية وما تفرع عليها من أحكام فقهية، وتناول أيضًا اختلاف الفقهاء في التقعيد الفقهي بسبب اختلافهم في علة القياس، وذكر فيه ستة قواعد[3]. وقد خلت الدراسة من ذكر صور التعليل الأخرى بقياس الدلالة وبقياس الشبه، وخلت الدراسة أيضًا من تحليل القواعد القياسية وبيان صور القياس في تكوين القاعدة الفقهية.

كما وقفت على دراسات عدة في جانب أثر المقاصد الشرعية في القواعد الفقهية[4] . وهي تلتقي مع التقعيد بالقياس في عودها على المصالح والغايات الشرعية التي تألفت منها علل الأحكام والأوصاف الجامعة في القياس . إلا إن تلك الدراسات لم تختص بموضوع القياس ولا تعرضت بالضرورة لبيان العلل التي هي متعلقات الحكم ولا الأوصاف الجامعة ولا تحليل القواعد القياسية .

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

أما المقدمة فقد تضمنت أهداف البحث، ومنهجه، وأهميته، ومشكلته، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: تأصيل التقعيد الفقهي بالقياس.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات البحث.

المطلب الثاني: الأدلة الإجمالية للقواعد الفقهية.

المطلب الثالث: مراتب الاستدلال بالقواعد الفقهية القياسية.

المبحث الثاني: القواعد الفقهية المتخرجة على القياس:

(1) القواعد الفقهية، د. يعقوب الباحسين ص (237، 241).
(2) نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، د.محمد الروكي ص (149-131).
(3) نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، د.محمد الروكي ص (444 -492).
(4) منها: أثر المقاصد في القواعد الفقهية عند الشافعية، ناصر ضيف الله مطلق الحربي، بإشراف: د.عبد الله ابداح العجمي، مجلة الدراسات والشريعة الإسلامية ، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مج 36، ع126، سبتمبر 2021، ص: 399 - 407 ؛ أثر المقاصد في القواعد الفقهية عند المالكية، عبد الرحمن مزيد ناصر، بإشراف: د. محمد خالد منصور، مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمادة البحث العلمي، مج9 ملحق، نيسان 2022، ص: 241 - 265.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القواعد الفقهية المتخرجة على قياس العلة.

المطلب الثاني: القواعد الفقهية المتخرجة على قياس الدلالة.

المبحث الأول: تأصيل التقعيد الفقهي بالقياس

للقياس أثر بالغ في الاستدلال الشرعي، فهو رابع أدلة الفقه المتفق عليها، به استدل الفقهاء بما لا يحصى من فروع الفقه، وعليه اعتمادهم في النوازل الفقهية، وقد صدرت عنه كثير من القواعد الفقهية، وفي هذا المبحث نقف على تحرير مصطلحات الدراسة، وتأصيل مصادر القاعدة الفقهية، ومراتب الاستدلال بالقواعد القياسية منها.

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات البحث:

الفرع الأول: معنى القاعدة لغةً واصطلاحًا:

القاعدة لغة هي الأساس وأصل الشيء، فهي أصل الأس، وجمع القاعدة قواعد. يقال: قواعد البيت أي أساسه وأصول حيطانه[5]. قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: 127]، وتتصرف على معانٍ عدة ترجع إلى الاستقرار والثبات[6].

أما القاعدة في الاصطلاح العام: فإنها تُستعمل في الأساس المعنوي الجامع الذي ينطبق على الجزئيات الداخلة فيه، فكل قاعدةٍ هي أصل لشيءٍ فوقها[7].

فعرفها الشريف الجرجاني بأنها: قضيةٌ كلية منطبقة على جميع جزئياتها[8].

فالقاعدة عنده أعم من القانون، إذ عبر عنه بلفظ «قضية كلية»، في حين أنه عرف القانون بأنه: كليٌّ منطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها فيها[9].

وعرفها الكفوي بأنها: قضية كلية من حيث اشتمالها على أحكام جزئيات موضوعها[10].

فجاء تعريف القاعدة عند الكفوي مطابقًا لتعريف القانون عند الجرجاني. والكلي هو المفرد الذي لا يمنع تعقل مدلوله من حمله حمل مواطأة على أفراد كثيرة[11].

ويلاحظ اتفاق التعريفين في التعبير عن ماهية القاعدة بلفظ الكلي، وذلك بالنظر إلى جزئيات القاعدة الداخلة فيها، فهي كليةٌ جامعة لكل ما اندرج فيها. وتسمى جزئيات القاعدة المكونة لها فروعًا، ويسمى استخراج تلك الأحكام تفريعًا[12].

تعريف القاعدة عند الأصوليين:

اختلفت تعبيرات الأصوليين في بيان ماهية القاعدة، فمنهم من عرفها بالقضايا، وهي جمع قضية بمعنى الخبر، أي لفظ مركب يحتمل الصدق والكذب[13].

قال الطوفي هي: القضايا الكلية التي تعرف بالنظر فيها قضايا جزئية[14]. ويلاحظ في تعبيره عدم الجزم بانطباق القاعدة على جميع الجزئيات.

وعرفها أبو الثناء الأصفهاني بأنها: الأمور الكلية المنطبقة على الجزئيات ليتعرف أحكامها منها[15].

وعرفها ابن أمير حاج بأنها: الكليات الجارية على خصوصيات الأدلة التفصيلية أحكامها[16].

وعرفها التفتازاني بأنها: حكمٌ كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها منه[17].

وقد اتفق التعريف الأصولي مع التعريف الاصطلاحي العام في معنى شمولية القاعدة وكليَّتها.

تعريف القاعدة عند الفقهاء:

عرفها تاج الدين السبكي بأنها: الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة، يفهم أحكامها منها[18]. وسواء اختصت تلك الجزئيات بابٍ فقهي أو لم تختص بابٍ، فإنها يصدق عليها مصطلح القاعدة عند السبكي، إلا أن الغالب فيما اختص بباب، وقصد به نظم صور متشابهة أن يسمى ضابطًا[19].

وعبر بدر الدين الزركشي عن معنى القاعدة في مقدمة كتابه في القواعد بقوله: ضبط الأمور المنتشرة في القوانين المتحدة[20]. وبنحوه عبر ابن رجب في مقدمته: بنظم منثور المسائل في سلكٍ واحد[21].

قال في درر الحكام: هو الحكم الكلي أو الأكثري الذي يراد به معرفة حكم الجزئيات[22].

وقرر الحموي أن القاعدة عند الفقهاء تختلف عن القاعدة عند النحاة والأصوليين، فهي عند الفقهاء حكم أكثري لا كلي، فعرفها بأنها: حكمٌ أكثري لا كلي ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منها[23].

ولما كان معنى القاعدة يقوم على المعنى الكلي الذي يتسع نطاقه بحسب ما يندرج تحته من جزئيات، فقد قدر المقري نطاق القاعدة الفقهية بقوله: كل كلي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة[24].

وقد أفاض المعاصرون في بيان التعريف الأمثل المختار للقاعدة من جهة الكلية أو الأغلبية[25].

والذي يظهر لي أن كلا الاتجاهين صحيحٌ في تعريف القاعدة؛ فمن نظر إلى ما يدخل في القاعدة وانتظم فيها من جزئياتٍ فيصح عنده التعبير بالكلية، فهي كليةٌ باعتبار ما دخل فيها لا ما خرج عنها، ومن نظر إلى لفظ القاعدة وما خرج عنه مما احتمله اللفظ، فالقاعدة عنده أغلبية.

(5) العين، الخليل (1/ 143)؛ جمهرة اللغة، ابن دريد (2/ 662)؛ لسان العرب، ابن منظور (3/ 361).
(6) الكليات، أبو البقاء ص (702).
(7) مقاييس اللغة، ابن فارس (5/ 108).
(8) التعريفات، الجرجاني ص (171).
(9) التعريفات، الجرجاني ص (171).
(10) الكليات، أبو البقاء ص (728).
(11) آداب البحث والمناظرة، محمد الأمين الشنقيطي ص (26).
(12) الكليات، أبو البقاء ص (728).
(13) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، ابن حزم الظاهري ص (93).
(14) شرح مختصر الروضة، الطوفي (1/ 119).
(15) بيان المختصر في شرح مختصر ابن الحاجب، أبو الثناء الأصفهاني (1/ 14). وبنحوه عرفها أبو زكريا الرهوني في تحفة المسئول في شرح مختصر منتهى السول (1/ 140).
(16) التقرير والتجبير على كتاب التحرير، ابن أمير حاج (1/ 28).
(17) التلويح على التوضيح، التفتازاني (1/ 34).
(18) الأشباه والنظائر، السبكي (1/ 11)؛ رفع الحاجب، السبكي (1/ 43).
(19) الأشباه والنظائر، السبكي (1/ 11).
(20) المنثور، الزركشي (1/ 65).
(21) القواعد، ابن رجب (4/ 1).
(22) درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر (12/ 19).
(23) غمز عيون البصائر، الحموي (1/ 51).
(24) قواعد الفقه، المقري ص (77).
(25) القواعد الفقهية، علي الندوي ص (43)؛ القواعد الفقهية، يعقوب الباحسين ص (35).

إلا أن القول بأغلبية القاعدة الفقهية هو الأقرب في جانب القواعد الفقهية القياسية، فالمعنى الجامع في قياس الدلالة الذي تشكلت منه كثير من القواعد الفقهية معنىً ظني كثيرا ما يدخله الإستثناء ، ويترجح هذا المعنى أيضا في قياس العلة عند القائلين بجواز تخصيصها .

وعلى ضوء ما تقدم يظهر تعريف القاعدة الفقهية بأنها: حكمٌ فقهي كلي أو أغلبي ينطبق على جزئياته. وتلافيًا للدور في لفظ «الفقهية» يمكن التعبير بلفظ الحكم الشرعي العملي عوضًا عن مصطلح الفقه[26].

الفرع الثاني: تعريف القياس:

القياس لغة: أصله قوس، فالقاف والواو والسين أصل واحد يدل على تقدير شيء بشيء وعلى مثاله[27]، فالقوس هو الذراع؛ وسميت بذلك لأنه يقاس بها المذروع، قال تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: 9]، ثم تصرَّف وقلبت واوه ياءً ومنه القياس، فأهل المدينة يقولون: لا يجوز هذا في القوس، يريدون القياس[28]. والقيس مصدر قست وهو بمنزلة القدر، والمقياس هو المقدار. ويقال: قس هذا بذاك قياسًا وقيسًا[29].

القياس عند الأصوليين: القياس هو مناط الاجتهاد وأصل الرأي، وفيه يتشعب الفقه، فنصوص الكتاب والسنة محصورة، ومواقع الإجماع معدودة مأثورة، فبإعمال القياس ينقطع العوز في بيان الأحكام الشرعية في حوادث غير متناهية، فلا تخلو معه واقعة ولا مستجدة من بيان الحكم الشرعي فيها[30].

وقد اختلف العلماء في تعريفه اختلافًا كثيرًا جدًّا[31]، وقل أن يسلم منه تعريفٌ لاعتباراتٍ منها: اختلافهم في كون القياس من عمل المجتهد أو أنه دليلٌ مستقلٌ نصبه الشارع.

فمن عد القياس من عمل المجتهد لا من نصب الشارع، عبر عنه بلفظ الحمل أو التشبيه.

ومنه تعريف الباقلاني بأنه: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لها أو نفيه عنهما بأمرٍ يجمع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما[32]، قال الرازي: واختاره جمهور المحققين[33].

ومن عده دليلًا مستقلًّا نصبه الشارع للتعريف بالحكم، وإن لم ينظر فيه المجتهد، عبر عنه بلفظ المساواة[34] فعرفه الآمدي بأنه: الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل[35]، وبه قال ابن الحاجب[36].

المطلب الثاني: الأدلة الإجمالية للقواعد الفقهية:

كما كانت الأدلة الإجمالية للفقه طريقًا يتوصل به إلى معرفة الأحكام العملية التفصيلية الجزئية، كانت أيضًا طريقًا في تكوين الأحكام العملية التفصيلية الكلية، وهي القواعد الفقهية، وبيان ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: الأدلة الإجمالية النقلية:

أولًا: القرآن الكريم:

شكلت آيات القرآن الكريم في الأحكام أصولًا ومنهجًا تشريعيًّا تدرك به قواعد الأحكام ومقاصد التشريع، فلما سُئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر قال: ما أنزل عليَّ فيها إلا هذه الآية الفاذة الجامعة: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: 8-7] [37].

ومن تلك النصوص الجامعة التي شكلت منها القواعد الفقهية الآيات القرآنية الواردة في رفع الحرج كقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: 6]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: 28]، ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195] إلى غيرها من الآيات الكريمة التي تشكلت منها قواعد مثل: «المشقة تجلب التيسير[38]»، «الضرورات تبيح المحظورات[39]»، «الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة[40]».

وكذلك الشأن في الآيات الكريمة الجامعة في نفي الضرر، كقوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ [النساء: 12]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: 6]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: 282]، وقوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: 233]... فتشكلت منها قواعد إزالة الضرر[41].

ثانيًا: السنة النبوية المطهرة:

أُوتي النبي صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم، فكانت أحاديثه الواردة في التشريع موطنًا خصبًا في تكوين القواعد الفقهية كقوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات»[42] تكونت منه قاعدة الأمور بمقاصدها[43].

وكحديث: «الخراج بالضمان» [44]،وحديث: «ليس لعرق ظالم حق»[45]. إلى غيرها من النصوص النبوية الجامعة التي صارت بنصها أو بمعناها قواعد فقهية[46].

ثالثًا: الإجماع:

الإجماع الحاصل في القواعد الفقهية لا يخلو من حالين:

(26) مقدمة المجموع المذهب في قواعد المذهب، العلائي (1/38).
(27) مقاييس اللغة، ابن فارس (4/ 5)؛ لسان العرب، ابن منظور (6/ 186).
(28) لسان العرب، ابن منظور (6/ 186).
(29) العين، الخليل (5/ 189).
(30) البرهان، الجويني (2/ 5).
(31) التحبير شرح التحرير، المرادي، بتحقيق د. أحمد السراح (7/ 3117).
(32) التلخيص في أصول الفقه، الجويني(3/148)؛ البرهان، الجويني (2/ 5 نهاية السول، الإسنوي ص (303). قال في تشنيف المسامع : قول القاضي (في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما) ليس هو من تمام الحد كما توهم ابن الحاجب. ص (154/3) .
(33) المحصول، الرازي (5/ 5).
(34) أصول الفقه، أبوالنور زهير (4/ 4).
(35) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (3/ 190).
(36) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، أبو الثناء الأصفهاني (3/ 5).

(37) أخرجه البخاري ، كتاب التفسير، 6/ 175 (4962)، ومسلم ، كتاب الزكاة 3/ 70 (987) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(38) الأشباه والنظائر، السبكي (49/1)؛ المنثور في القواعد، الزركشي (169/3)
(39) الأشباه والنظائر، السبكي (45/1)؛ المنثور في القواعد، الزركشي (317/2).
(40) المنثور في القواعد، الزركشي (24/2)؛ القواعد، الحصني (327/1).
(41) الأشباه والنظائر، السبكي (41/1)؛ القواعد، الحصني (333/1).
(42) أخرجه البخاري كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ 1/ 6 (1)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنية**» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال 3/ 1515 (1907) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
(43) الأشباه والنظائر، السبكي (54/1)؛ القواعد، الحصني (208/1).
(44) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب فيمن اشترى عبدًا فاستعمله ثم وجد به عيبًا 5/ 368 (3508)، والترمذي في جامعه، أبواب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبًا 2/ 572 (1285)، وابن ماجه في سننه، أبواب التجارات، باب الخراج بالضمان 3/ 353 (2243)، والنسائي في المجتبى، كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان 7/ 254 (4490) من حديث عائشة رضي الله عنها. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.
(45) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في إحياء الموات 4/ 680 (3073)، والترمذي في جامعه، أبواب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات 3/ 55 (1378) من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه. وقال الترمذي: حديث حسن غريب.
(46) المنثور في القواعد، الزركشي (119/2)؛ القواعد، ابن رجب (37/2 ق 79).

الأول: هو الإجماع العام المبني على اتفاق علماء الإسلام على العمل بمعنى القاعدة لثبوت النص الشرعي القطعي الدال عليها، مثل قاعدة: الأمور بمقاصدها، وقاعدة: نفي الحرج ونفي الضرر، وقاعدة: اليقين لا يزول بالشك.

الثاني: الإجماع الخاص الحاصل بين أهل الفقه [47]. قال ابن السبكي: يشترط في الإجماع في كل فنٍّ من الفنون أن يكون فيه قول كل العارفين بذلك الفن في ذلك العصر، فإن قول غيرهم فيه يكون بلا دليل[48]. ويمثل له بقاعدة: الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، قال فيها السيوطي: الأصل في ذلك إجماع الصحابة رضي الله عنهم[49]، وكذلك عند ابن نجيم[50].

وأيضًا يمثل له بقاعدة: الحدود تدرأ بالشبهات[51]. وقد صح ذلك من قول ابن مسعود رضي الله عنه[52]. قال في فتح القدير: إجماع فقهاء الأمصار على أن الحدود تدرأ بالشبهات[53]. وقد ورد في القاعدة أحاديثُ ضعيفة منها: «ادرأوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم»[54]، وحديث: «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعًا»[55].

وفي مقام التقعيد الفقهي بالإجماع لا بد من تقرير أمرين: أحدهما: أن الإجماع حاصلٌ على تقرير دليل القاعدة وتوجيهه ابتداءً، ثم انعكس أثر ذلك على صياغة القاعدة. الثاني: أنه إجماعٌ سكوتي حاصلٌ بتقرير ما يوافق القاعدة.

رابعًا: العرف:

وسواء قلنا إن العرف من الأدلة الإجمالية للفقه أم إنه ليس بدليلٍ، فقد اتفق الأصوليون والفقهاء على العمل بمقتضاه. قال القرافي: أما العرف فمشتركٌ بين المذاهب ومن استقرأه وجدهم يصرحون بذلك فيها[56]. ومن القواعد التي تكونت من العرف:

- المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا[57].
- ما لا يقصد عادة ولا يباع مفردًا كالمعدوم[58].
- ما لا حد له في الشرع يرجع فيه إلى العرف[59].
- دليل الرضا منزل التصريح به[60].

الفرع الثاني: الأدلة الإجمالية العقلية:

تتنوع الأدلة العقلية الإجمالية للفقه المكونة للقاعدة الفقهية، وأهمها ما يلي:

أولًا: القياس:

قد أعمله الأصوليون في إثبات واستنباط القواعد الأصولية[61]، وأعمله الفقهاء في استنباط القواعد الفقهية. فالقياس على اختلاف أنواعه من أهم طرق تخريج القاعدة الفقهية واستنباطها.

والتقعيد الفقهي بالقياس يظهر في صورتين: إحداهما: إنشاء القاعدة وتكوينها. الثاني: التفريع على القاعدة بطريق القياس. قال د. يعقوب الباحسين: من خلال النظر في القواعد القياسية نجد أنهم لجؤوا إلى مختلف أنواع القياس، لكنَّ لجوأهم إلى قياس الطرد أو العلة كان هذا الأكثر، أما لجوؤهم إلى قياس الدلالة أو العكس فقد كان دون ذلك»[62].

لكن الذي يظهر باستقراء القواعد القياسية أن قياس الدلالة مستعمل بشكل واسع في التقعيد الفقهي، ونعرض لتفصيله في المبحث الثاني.

ثانيًا: الاستصحاب:

وهو الحكم بثبوت أمر في الزمن الثاني لثبوته في الزمن الأول لعدم ما يصلح للتغيير[63].

وقد تكونت من الاستصحاب قواعدُ فقهية كثيرة ومهمة منها:

- الأصل بقاء ما كان على ما كان[64].
- الأصل براءةُ الذمة.[65]
- الاصل في الأشياء الإباحة[66].
- الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته[67].
- الأصل العدم[68].

ثالثًا: الاستقراء:

والمراد به تصفح جزئيات ليحكم بحكمها على كلي يشملها. وهو موطن خصب في تكوين القواعد الفقهية، ومن أبرز القواعد الناشئة عن ذلك:

- قاعدة: غالب الأحكام منوطة بالظنون[69].
- قاعدة: القرعة تعين المستحق عند استواء الحقوق[70].

ويلاحظ في الاستقراء أن تصفح جزئيات الفروع لاستخراج حكم كلي يرجع إلى معنى مشترك فيها، وهذا مرجعه في الحقيقة إلى القياس بأنواعه.

رابعًا: الإلزامات العقلية:

وهي وإن لم تكن أدلة إجمالية مستقلة عن الفقه، إلا أنه قد جاء اعتبارها في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء- 22]، وفي السنة النبوية: كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «فمن أعدى الأول»[71].

(47) الإجماع في القواعد الفقهية تأصيلًا وتطبيقًا، هشام محمد السعيد، مجلة الدراسات الإسلامية– الرياض، مجلد 26، عدد 3، ص (264).
(48) الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي (2/ 383).
(49) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (101).
(50) الأشباه والنظائر، ابن نجيم ص (89).
(51) الأشباه والنظائر، ابن نجيم ص (108).
(52) ذكره البيهقي في السنن الصغير 3/ 302 (2588).
(53) فتح القدير، ابن الهمام (5/ 249).
(54) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود 3/ 85 (1424) من حديث عائشة رضي الله عنها. ضعفه الألباني في المشكاة (3570) .
(55) أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب الحدود، باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات 3/ 579 (2545) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ضعفه الألباني في الإرواء (2356) .
(56) شرح تنقيح الفصول، القرافي ص (448).
(57) غمز عيون البصائر، الحموي (307/1)؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة (43).
(58) كشاف القناع، البهوتي (29/8)؛ وانظر: القواعد، ابن رجب (357/2) قاعدة (113).
(59) تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية، محمد بن علي (190/1)؛ وكشاف القناع، البهوتي (33/8).
(60) كشاف القناع، البهوتي (460/7).

(61) استدلال الأصوليين بالقياس على إثبات القواعد الأصولية– دراسة تأصيلية تطبيقية– ناصر بن عثمان الغامدي، رسالة دكتورا– جامعة الإمام محمد بن سعود– كلية الشريعة، الرياض، 1427هـ.
(62) القواعد الفقهية، الباحسين ص (237).
(63) أصول الفقه، أبو النور زهير (4/ 148).
(64) القواعد، الحصني (269/1)؛ الأشباه والنظائر، السيوطي ص (51).
(65) الأشباه والنظائر، السبكي (218/1)؛ الأشباه والنظائر، السيوطي ص (53).
(66) المنثور، الزركشي (176/1)؛ الأشباه والنظائر، السيوطي ص (60).
(67) الأشباه والنظائر، ابن نجيم ص (55)؛ مجلة الأحكام العدلية ص (17) مادة (11).
(68) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (57)؛ والأشباه والنظائر، ابن نجيم ص (53).
(69) كشاف القناع، البهوتي (453/1).
(70) المغني، ابن قدامة (196/10)؛ القواعد، ابن رجب (157/3) قاعدة (160).
(71) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن 7/ 128 (5717)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح 4/ 1742 (2220) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن القواعد الفقهية التي تكونت من الإلزامات العقلية:

- امتناع الجمع بين المتناقضين[72].
- المشغول لا يشغل[73].
- الساقط لا يعود[74].
- الفرع يسقط بسقوط الأصل[75].

خامسًا: الاستحسان:

ومرجعه إلى معنيين: أحدهما: دليلٌ وقع في مقابل القياس الظاهر، من نص أو إجماع ونحوه[76]، فهو يرجع إلى دليله من نص أو إجماع ونحوه. الثاني: قياس خفي في مقابل قياس جلي، وهو يرجع إلى دليل القياس[77].

أي أنه بمنزلة الاستثناء من القاعدة العامة لما فيه من صرف الفرع عن إعمال القياس الجلي الذي يعمل في عامة الفروع إلى القياس الخفي. والاستحسان بهذا المعنى لا يظهر له أثر مباشر في تكوين القاعدة الفقهية، بل بابه هو الفروق الفقهية والاستثناء من القاعدة.

المطلب الثالث: مراتب الاستدلال بالقواعد الفقهية القياسية:

الفرع الأول: أقسام القياس:

ينقسم القياس باعتباراتٍ عدة:

التقسيم الأول: ينقسم من حيث الطرد والعكس إلى قسمين:

أولًا: قياس الطرد، والمراد به القياس بالمعنى العام، وتقدم تعريفه[78].

ثانيًا: قياس العكس، ويعرف بأنه: تحصيل نقيض حكم معلوم في غيره، لافتراقهما في علة الحكم[79]. وهو في حقيقته تمسك بنظم التلازم، وإثبات لإحدى مقدمتي التلازم في القياس[80]. وهو عند الأصوليين عكس قياس العلة[81]، لأنه تحصيل نقيض الحكم للافتراق في العلة، بينما قياس العلة: هو تحصيل مثل الحكم للاتفاق في العلة. وبالنظر في تطبيقات قياس العكس يظهر أن بابه الفروع الفقهية الجزئية والفروق الفقهية لا الأحكام الكلية[82]، ومِن ثَمَّ فإن التقعيد الفقهي بالقياس حاصل بقياس الطرد دون قياس العكس. وقد يمثل للتقعيد الفقهي بقياس العكس بقاعدة: إذا ضاق الأمر اتسع وإذا اتسع ضاق[83]، وعبر عنها الغزالي بقوله: كل ما تجاوز عن حده انعكس إلى ضده[84]، لكن القاعدة عند التحقيق ليست من قبيل قياس العكس بل هو دوران العلة وجودًا أو عدمًا.

التقسيم الثاني: وينقسم القياس من حيث الوصف الجامع بين المقيس والمقيس عليه إلى قسمين:

أولًا: قياس العلة: وفيه يحمل الفرع على الأصل بوصفٍ ظاهر منضبط قام الدليل على كونه مناطًا للحكم[85].

ولا يختلف الأصوليون في حجيته، وإنما يتفاوت في القوة بحسب دليل العلية، فإذا كان دليل العلية قاطعًا فهو قياسٌ جلي، وأما إذا كان دليلها محتملًا فهو قياسٌ خفي دونه[86].

ثانيًا: قياس الدلالة: وفيه يحمل الفرع على الأصل لا بعلة الحكم، وإنما بمعنى يدل على وجودها[87].

وما يدل على العلة أنواعٌ منها:

أ. أن يستدل على العلة بخصيصةٍ من خصائص الحكم، فيحمل الفرع على الأصل بتلك الخصيصة الجامعة بينهما، مثل قولهم: لا يجب سجود التلاوة لجواز فعله على الراحلة. فجواز فعله على الراحلة خصيصةٌ من خصائص النافلة، فاستدل على حمل سجود التلاوة على النوافل بخصيصة جواز فعلها على الراحلة[88].

ب. أن يستدل على وجود العلة بتناظر الحكمين، كقولهم في زكاة مال الصبي: يجب العشر في زرعه، فتجب الزكاة في ماله. وكقولهم في ظهار الذمي: صح طلاقه، فيصح ظهاره.

حجية قياس الدلالة بخصيصة الحكم وبتناظر الحكمين: هذان النوعان يجريان مجرى الخفي من قياس العلة في الاحتمال، إلا أن يتفق فيها ما يجمع على دلالته فيصير كالجلي[89]. ويمكن التمثيل له بقياس الأمة على العبد في السراية في قوله ﷺ: «من أعتق شركًا له في عبد قوم عليه الباقي[90]» بأنه لا فارق بين الأمة والعبد إلا الذكورة وهو ملغى بالإجماع.[91]

ج. قياس الشبه: وفيه يحمل الفرع على الأصل بنوعٍ من الشبه، وذلك مثل أن يتردد الفرع بين أصلين، فيشبه أحدهما في ثلاثة أوصاف ويشبه الأصل الثاني في وصفين، فيرد إلى أشبه الأصلين به، أي أن الوصف لا يعلم تأثيره أو يتردد في تأثيره، كالوضوء يشبه التيمم في إيجاب النية من جهة أنه طهارةٌ من حدث، وينتقض بنواقضها.

وفي عدم اشتراط النية فإن التيمم يشبه إزالة النجاسة من جهة أنها طهارةٌ بمائع[92]، ومنهم من جعله قسمًا ثالثًا[93] مع اختلافهم في حجيته، والذي يظهر أن الترجيح بالشبه أصلٌ صحيح، فالكثرة معتبرة في الترجيح من بعد النظر في الوصف المؤثر. قال في البرهان: قياس الدلالة وهو عندي من أبواب الشبه على ما استقصى القول فيه[94].

(72) الفروق، القرافي (20/1)؛ ، موسوعة القواعد، محمد البورنو (116/3).
(73) المنثور، الزركشي (174/3)؛ الأشباه والنظائر، السيوطي ص (151).
(74) مجلة الأحكام العدلية (21) قاعدة (51). الأشباه والنظائر، ابن نجيم ص (274).
(75) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (119).
(76) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين البخاري (4/5)؛ أصول الفقه، أبو النور زهير (4/ 157).
(77) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين البخاري (4/3)؛ أصول الفقه، أبو النور زهير (4/ 157).
(78) تعريف القياس ص 8.
(79) الأحكام، الآمدي (3/ 183)؛ شرح مختصر الروضة، الطوفي (3/ 222).
(80) نفائس الأصول في شرح المحصول، القرافي (7/ 3059).
(81) قياس العكس عند الأصوليين، دراسة تطبيقية، يحيى الغامدي، مج 5، ع 19، 2019، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية ص (257)
(82) قياس العكس عند الأصوليين، يحيى الغامدي ص 246 وما بعدها– قياس العكس حقيقته وحكمه، د سعد الشتري مجلة جامعة أم القرى، مج 16، 2003،284، ص (443).
(83) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (83)؛ قياس الشبه والعكس عند الأصوليين، حسن عابدين ص (106– 115).
(84) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (83).
(85) اللمع، الشيرازي ص (99)؛ الأحكام، الآمدي (4/4).
(86) اللمع، الشيرازي ص (99)؛ الأحكام، الآمدي (4/6).
(87) اللمع، الشيرازي ص (100)؛ الإحكام، الآمدي (4/4).
(88) اللمع، الشيرازي ص (100)؛ الإحكام، الآمدي (4/4).
(89) اللمع، الشيرازي ص (100).
(90) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب إذا اعتق عبدًا بين اثنين أو أمة بين الشركاء 3/ 144 (2522)، ومسلم في صحيحه، كتاب العتق 2/ 1139 (1501) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.
(91) الإبهاج، السبكي (3/80).
(92) اللمع، الشيرازي ص (101).
(93) البرهان، الجويني (2/ 61).
(94) البرهان، الجويني، (2/ 39).

الفرع الثاني: حجية القاعدة الفقهية:

بالنظر في أدلة الفقه الإجمالية عند الأصوليين، لا نجد للقواعد الفقهية في أدلة الفقه ذكرًا. وظاهر مذهب الأصوليين أنها لا تعد في مصادر الأحكام. وقُرر هذا المعنى في مجلة الأحكام العدلية بما نصه: فحكام الشرع ما لم يقفوا على نص صريح لا يحكمون بمجرد الاستناد إلى واحدة من هذه القواعد[95].

وأرجع بعض المعاصرين السبب في ذلك إلى أمور منها[96]:

1.أن معظم القواعد لا تخلو من مستثنيات، فلا يؤمن أن تكون المسألة التي يراد الاستدلال لها من تلك المستثنيات.

2. أن القواعد هي ثمرة للفروع المختلفة، فليس من المعقول أن يجعل ما هو ثمرة دليلًا لاستنباط الأحكام.

3. أن القواعد الفقهية لم تثبت من نصوص أئمة المذاهب، إنما خرجها أصحابهم على كلامهم ومذهبهم.

لكن صنيع الفقهاء في كتبهم الفقهية وكثرة استدلالهم بالقواعد الفقهية بتعليل الأحكام الشرعية بها، يوجب التفصيل وتحرير محل النزاع فيها، عدم إطلاق المنع، وبيان ذلك فيما يأتي:

أولًا: أن القواعد الفقهية التي مصدرها الأدلة المتفق عليها تكتسب حجيتها من مصدرها، وما كان منها مصدره الأدلة المختلف فيها فهو محل خلاف بحسب مصادرها أيضًا.

ثانيًا: القاعدة الفقهية تتفاوت قوة الاستدلال بها بحسب قوة مصدرها وبحسب طريق دلالة المصدر على نص القاعدة أو معناها، فما كان دليله الكتاب والسنة فهو مقدم على غيره، وما كان دليله قياس العلة مقدم على قياس الشبه.

ثالثًا: القاعدة الفقهية تتفاوت قوة الاستدلال بها أيضًا بحسب طريق دلالة المصدر على نص القاعدة أو معناها. فما كان طريق دلالته على المعنى هو النص الصريح فإنه يقدم على غير الصريح، وما كان طريق دلالته على المعنى هو النص الظاهر يقدم على ما كان طريقه المناسبة أو الدوران ونحوه.

رابعًا: أن تطبيق القاعدة على الفرع الذي يراد الاستدلال له ليس بمنزلة واحدة، وإنما يختلف تكييفه بحسب المصدر المكون للقاعدة الفقهية، فقد يكون من قبيل إعمال عموم النص، كتطبيق قاعدة «الأمور بمقاصدها[97]» على بعض الفروع الفقهية مثل اشتراط الإسلام في من يغسل الميت، فتطبيق القاعدة يمثل إعمال عموم حديث: «إنما الأعمال بالنيات»[98].

وقد يتكيف تطبيق القاعدة الفقهية على الفرع الذي يراد الاستدلال له بأنه: تحقيق مناط مثل تطبيق قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات[99]» على بعض الفروع الفقهية التي يراد الاستدلال لها بالقاعدة.

وقد يتكيف بأنه قياس بوصف شبهي أو وصف يدل على العلية، وهو أساس تسمية علم القواعد بعلم الأشباه والنظائر. ويأتي تفصيله في المبحث الثاني. والحاصل أن اختلاف تكييف تطبيق القاعدة على الفرع الذي يراد الاستدلال له يختلف به درجة الاستدلال بالقاعدة والاحتجاج بها من عدمه.

خامسًا: القاعدة الفقهية تظهر في نصٍّ أحكمت صياغته، تواطأ على لفظه طائفة من العلماء يمثل حكمًا أغلبيًّا ينتظم جملة من الفروع، فلا ضير إن كان كثير منها من التخريج على مذهب إمام المذهب. كما أن وجود الاستثناءات في القاعدة لا يلغي الاستدلال بها ولا حجيتها، بل يضعف درجة الاستدلال بها. لكن يبقى معه الظن الغالب بإلحاق الفرع الذي يراد الاستدلال له بنظائره وبالأعم الأغلب، ما لم يظهر دليل يقضي بالافتراق في الحكم. الشأن في ذلك هو ذات الشأن في إعمال النص العام الذي دخل عليه التخصيص في باقي أفراده، فدلالته على استغراق باقي أفراده دلالة ظنية لكن يحتج به عند جمهور الأصوليين[100].

سادسًا: أضعف درجات الاستدلال بالقاعدة الفقهية للفرع الذي يراد الاستدلال له هو ما تكيف على صورة القياس الشبهي. والصحيح في ذلك صحة الاستدلال والترجيح به، إذ جاء اعتباره في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾ [فاطر: 9]. فيه قياس إحياء الأبدان بالأرواح على إحياء الأرض بخضرتها وزهرتها بعد يبسها، والجامع بينهما أن الخضرة والنضارة للأرض تشبه الروح للجسد، وهذا جامع شبهي لا شك فيه، وهو مجازي أيضًا؛ لأن الموت حقيقة في الأجسام الحيوانية أو في الذوات الحية[101].

المبحث الثاني: القواعد الفقهية المتخرجة على القياس:

التقعيد الفقهي هو محل اجتهاد بين العلماء، فمن ألفاظ القواعد ما يكون محل اتفاق بينهم وتواطؤ، ومنها ما هو محل اختلاف في اللفظ. وفي هذا الفصل نعرض لتحليل القواعد الفقهية القياسية، للوقوف على أصل القاعدة القياسي الذي تخرجت عليه، والمعاني الجامعة التي تكونت منها القواعد الفقهية، ومسالك إثباتها.

المطلب الأول: القواعد الفقهية المتخرجة على قياس العلة:

قياس العلة يعتمد إلحاق فرعٍ بأصلٍ بوصف ظاهر منضبط قام الدليل على صلاحيته ليكون مناطًا للحكم. ويمكن الوقوف على هذا الاتجاه في التقعيد الفقهي باستقراء القواعد المتضمنة مناط الحكم، والذي يظهر في صورتين: الأولى: التنصيص على مناط الحكم دون ذكر الفرع والأصل. حيث إن الوصف الجامع هو أبرز أركان القياس وبالتنصيص عليه يُعمل القياس في الفروع التي يثبت فيها هذا الوصف.

الثانية: التقعيد بذكر الفرع والأصل والجمع بينهما بوصف مناسب قد يصرح به، وكثيرًا ما يشار إلى الوصف المناسب بمعنى يقوم في الفرع.

وبيان ذلك فيما يأتي:

الفرع الأول: طرق إثبات مناط الحكم في القواعد الفقهية القياسية:

المراد بمناط الحكم هو متعلقه، وهو أوسع من مصطلح العلة؛ إذ يشمل الوصف المنضبط الذي تعلق به الحكم وغير المنضبط، بخلاف وصف العلة الذي يختص بالوصف المنضبط. وعليه فإن تعليل الأحكام بالقاعدة الفقهية أوسع منه بقياس العلة؛ إذ يشمل التعليل بالوصف غير المنضبط كالمشقة.

والنص على مناط الحكم هو أحد أبرز صور صياغة القاعدة الفقهية القياسية،

(95) درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر ص (10).
(96) موسوعة القواعد الفقهية، محمد البورنو (45/1)؛ المدخل الفقهي، مصطفى الزرقا (934/2).
(97) تقدم تخريجه.
(98) تقدم تخريجه.
(99) تقدم تخريجها.

(100) روضة الناظر، ابن قدامة (48/2)؛ الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (232/2).
(101) شرح مختصر الروضة، الطوفي (256/3).

فالقواعد الخمس الكبرى كلها في هذا السياق، حيث تضمنت أوصافًا مناسبة مؤثرة: المقاصد، اليقين، المشقة، الضرر، العادة.

وتخريج مناط الحكم حاصل بإعمال مسالك العلة المختلفة. ويظهر باستقراء القواعد القياسية وتحليلها أن أكثر القواعد القياسية التي اعتمدت ذكر مناط الحكم ارتكزت على ثلاثة مسالك، وهي:

أولًا: المسالك المستندة إلى النص الشرعي: وذلك على تفاوت درجتها بين الصريح والظاهر والإيماء، كما أنها قد تعتضد بمسلك الإجماع. فقاعدة الأمور بمقاصدها[102]، اعتبرت المقاصد مناطًا للحكم. ومسلك هذا الوصف هو النص الشرعي بقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»[103]. ومنها قاعدة: الوسائل لها حكم المقاصد[104].

قاعدة: اليقين لا يزول بالشك[105]. اعتبرت وصف اليقين مناطاً للحكم بالثبوت، ولا يرتفع حكم اليقين إلا بمثله. ومسلك هذا الوصف هو النص الشرعي بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا﴾ [يونس: 36] وقوله ﷺ في الرجل يخيل إليه أنه يجد شيئًا: «لا ينصرف حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا»[106].

-قاعدة: المشقة تجلب التيسير[107]. اعتبرت المشقة مناطًا للتيسير. ومسلك هذا الوصف هو النص الشرعي بقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ﴾ [المائدة: 6].

-قاعدة: الضرر يزال[108]. اعتبرت الضرر مناطًا للحكم. ومسلك هذا الوصف هو النص الشرعي بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار»[109].

قاعدة: العادة محكمة[110]: اعتبرت العادة مناطا للحكم ومسلك هذا الوصف هو النص الشرعي بقوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ﴾ [الأعراف: 199].

قاعدة: الاعتبار للمقاصد والمعاني لا الألفاظ والمباني[111].

أفادت القاعدة أن مناط الحكم والمعتبر هو المقاصد، فتثبت الأحكام باعتبارها لا باعتبار الألفاظ المناقضة للقصد. كما وردت القاعدة أيضًا بصيغة التردد: هل العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها؟[112] وعندها تكون من قبيل القياس الشبهي على ما يأتي بيانه.

قاعدة: الأيمان مبنية على الألفاظ والعرف لا الأغراض[113].

أفادت القاعدة أن مناطي الحكم والاعتبار في الأيمان يكون بالمقاصد ويكون أيضًا بالعرف، فيثبت الحكم باعتبار أحد هذين الوصفين، ولا اعتبار للغرض في الأيمان.

قاعدة: المعاملة بنقيض القصد الفاسد.[114]

أفادت القاعدة أن مناط الحكم هو القصد الفاسد، وهو وصف مناسب للمعاملة بنقيض القصد ظهرت ملاءمته في جنس أفعال الشرع.

قاعدة: الظن الذي لا ينشأ عن أمارة شرعية لا يعتبر شرعًا[115].

أفادت القاعدة أن مناط الظن المعتبر شرعًا هو الناشئ عن أمارة شرعية، فإن لم يكن فلا عبرة بهذا الظن ولا تثبت به أحكامٌ شرعية.

قاعدة: الضرورات تبيح المحظورات[116] .

أفادت القاعدة أن مناط الحكم هو الضرورة، وهو وصف مناسب مؤثر لتخفيف الأحكام وإباحة المحظور عندها.

قاعدة: الضرورة تقدر بقدرها [117].

أفادت القاعدة أن مناط الحكم هو الضرورة، وهو وصف مناسب مؤثر لتعليق حكم الرخصة به فبقدر ما تندفع به تلك ضرورة يصح الترخص.

قاعدة: الخراج بالضمان[118].

أصل القاعدة: حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا، جاء في بعض طرقه: أن رجلًا ابتاع عبدًا، فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيبًا، فخاصمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه، فقال الرجل: يا رسول الله قد استعمل غلامي، قال: «الخراج بالضمان»[119].

أفادت القاعدة أن مناط استحقاق الخراج يعتبر بوصف التزام الضمان. أي أن ما خرج من غلة الشيء عبدًا كان أو غيره وكان مضمونًا على المشتري فالغلة له، عوضًا عن التزامه الضمان، فالغرم بالغنم.

قاعدة: ما جرى فيه الربا في التفاضل دخل قليله وكثيره في ذلك[120].

أفادت القاعدة أن مناط الحكم هو ثبوت الوصف الحاكم بجريان ربا الفضل فيه، فمتى ثبت ذلك الوصف فلا فرق بين قليل ذلك المال الربوي وكثيره. وفي معناها قاعدة: ما جرى الربا في كثيره جرى في قليله.[121]

ثانيًا: مسلك المناسبة: هو تعيين العلة بمجرد إبداء المناسبة. والمناسب هو الملائم المفضي إلى ما يوافق الإنسان تحصيلًا وإبقاءً، وقد يعبر عنه أيضًا بجلب المنفعة ودفع المضرة[122]. وبهذا المسلك حصل تخريج مناط الحكم في جملة من القواعد الفقهية منها:

قاعدة: العبرة في المعاملات بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف[123].

أفادت القاعدة أن مناط الحكم والاعتبار في المعاملات يكون بواقع الأمر وحقيقته فيرتب عليه الحكم لا على ما في ظن المكلف. فالملائم بناء الأحكام على وصف ظاهر منضبط يفضي إلى استقرار المعاملات فتتحقق به منافع الناس، لا إلى وصف خفي قد تضطرب به المعاملات.

(102) تقدم تخريجه
(103) تقدم تخريجها.
(104) كشاف القناع، البهوتي (374/8).
(105) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (50)؛ الأشباه والنظائر، ابن نجيم (47).
(106) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر 1/ 46 (177)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك 1/ 276 (361) من حديث عم عباد بن تميم.
(107) تقدم تخريجها.
(108) تقدم تخريجها.
(109) أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب الأحكام، باب من بني في حقه ما يضر بجاره 3/ 430 (2340) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.صححه الألباني في الإرواء (896) .
(110) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (89)؛ الأشباه والنظائر، ابن نجيم (79).
(111) ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي، ناظر زاده (355/1)؛ مجلة الأحكام العدلية (16) مادة (3).
(112) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (166)؛ وانظر: القواعد، الحصني (401/1).
(113) ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي، ناظر زاده (413/1)؛ الأشباه والنظائر، ابن نجيم ص (46).

(114) القواعد في الفقه، المقري ص (332) قاعدة: (638)؛ قواعد، ابن الملقن (131/2).
(115) القواعد في الفقه، المقري ص (515) قاعدة (1147).
(116) تقدم تخريجها.
(117) تحفة المحتاج في شرح المنهاج ،ابن حجر الهيتمي (118/1) ، شرح القواعد الفقهية، أحمد الزرقا (163)
(118) تقدم تخريجها.
(119) تقدم تخريجه.
(120) التمهيد، ابن عبد البر (158/12)؛ القواعد الفقهية، علي الندوي (129).
(121) المغني، ابن قدامة (59/6).
(122) المحصول، الرازي (157/5)؛ إرشاد الفحول، الشوكاني (127/2).
(123) كشاف القناع، البهوتي (164/8).

قاعدة: ما حرم استعماله حرم اتخاذه[124].

أفادت القاعدة أن مناط تحريم الاتخاذ والصنعة هو تحريم الاستعمال، وهو وصف مناسب مؤثر نص الشرع على اعتباره. فالملائم سد الذريعة إلى المحرم لمفسدته .

قاعدة: الرخصة العامة يستوي فيها وجود المشقة وعدمها[125].

أفادت القاعدة أن مناط الرخصة العامة هو تحقق سببها، فلا أثر للمشقة ولا عدمها. إذ معنى الترخص العام يلائمه اغفال ما أغفله الشارع من اختلاف أحوال الناس فترك الاستفصال فى حكايات الأحوال مع الاحتمال يجرى مجرى العموم فى المقال .

قاعدة: كثرة الصنعة مع بعد الزمان تخرج المصنوع من جنسه[126].

أفادت القاعدة: أن مناط الحكم هو كثرة الصنعة مع بعد الزمان، فإذا ثبت هذا الوصف يحكم بتباين الشيء وخروجه عن جنسه، لتباين الأغراض في الاستعمال فيصير المصنوع وأصله كجنسين مختلفين، وعند تقارب الأغراض يكونان كجنس واحد[127]. فالوصف المذكور ملائم في تغير أحوال الناس بمرور الزمان محقق لمنفعتهم ورفع الحرج عنهم.

قاعدة: كل ما لا يتقوم فلا يعوض عنه[128].

أفادت القاعدة أن مناط الحكم هو التقوم، فيثبت فيه حق العوض عنه عند وجود سبب دفع العوض، بخلاف ما لا يتقوم فلا يثبت فيه العوض. فلاءم هذا الوصف تحقيق العدل وحفظ حقوق الناس وأموالهم .

قاعدة: كل ما انتفع به جاز أخذ البدل منه[129]:

أفادت القاعدة أن مناط الحكم هو وصف الانتفاع، فثبوت المنفعة وصف ملائم لتحقيق مصالح الناس بالمبادلة فيها . وفي ذات المعنى قاعدة: كل ما ينتفع به فجائزٌ بيعه والإجارة عليه[130].

قاعدة: كل مؤذ طبعًا فهو مقتول شرعًا[131].

أفادت القاعدة أن مناط الحكم هو الإيذاء طبعًا، فلائم قتله دفعاً لأذاه في النفس أو المال ونحوه .

قاعدة: اعتبار الشيء بذاته وبخاص صفاته أولى من اعتباره بغيره من الأشياء الخارجة عنه[132].

فالاستدلال على الشيء بماهيته وبصفاته الخاصة التي يتميز بها عن غيره أكثر ملائمة من الإستدلال عليه بصفات خارجة عنه يشترك فيها مع غيره.

ثالثًا: تنقيح المناط: وهو النظر والاجتهاد في تعيين ما دل النص على كونه علة[133]. ويطلق أيضًا على إلغاء الفارق[134]. والمعنى الأول هو المراد. ويلاحظ في تطبيق هذا المسلك عند الفقهاء إيراد الأوجه المحتملة ثم تعيين واحد منها بمرجح في إبطال الاحتمالات الأخرى وتارة بغير مرجح لقوة الخلاف فيها . وبيان ذلك فيما :

قاعدة: السبب إذا نصب لحكمة فالمعتبر في ترتيب الحكم ذاته لا حكمته[135].

ترتيب الحكم على السبب المنصوب لحكمة هل يكون بثبوت السبب ذاته ، أم يكون أيضاً بأسباب أخرى تثبت فيها ذات الحكمة . أفادت القاعدة أن مناط الحكم هو ثبوت السبب ذاته فبثبوته يثبت المسبب، فيكون اعتباره في ذاته لا في الحكمة من تشريعه.وذلك أن التعليل بالحكمة يفضي إلى إلغاء حكم السبب والتعليل به ،ولأن القياس في الأسباب يعتبر فيه التساوي في الحكمة، وهذا أمر استأثر الله تعالى بعلمه[136] . ويتفرع على القاعدة: أن السرقة نصبت سببًا للقطع، فيثبت القطع بها. ومع أن القطع شرع لحكمة حفظ المال، فلا قطع في سبب آخر لذات الحكمة[137].

قاعدة: كل واجب أو مندوب لا تتكرر مصلحته بتكرره، فهو على الكفاية، وإلا فعلى الأعيان[138].

الواجب أو المندوب الذي لا تتكرر مصلحته هل يكون على الأعيان أم على الكفاية . أفادت القاعدة أن مناط الحكم هو تكرر مصلحة الشيء، فما ثبت فيه هذا الوصف يكون على الأعيان تكثيرا لمصلحته لا على الكفاية لأنه يستلزم تقليلها ، وما لم يثبت فيه تكرر مصلحته يكون على الكفاية، لعدم الفائدة من تكراره في الأعيان[139]. ويتفرع عليها عند المالكية صلاة الجنازة فهي على الكفاية عندهم؛ لأن المطلوب فيها صورة الشفاعة، وقد حصلت. والإلحاح في الشفاعة مذموم شرعًا[140].

قاعدة: كل ما يشك في وجوده من الجائز فإنه يؤمر به ولا يعزم، وكل ما يشك في تحريمه فإنه يُنهى عنه ولا يعزم[141].

الجائز الذي يشك في وجوده هل يكون واجباً أو مندوباً ، والحرام الذي يشك في وجوده هل يكون حراماً أو مكروهاً . أفادت القاعدة أن مناط الحكم هو الشك في الوجود، فمتى وجد هذا الوصف مع الجائز فإنه يكون مندوباً ، لأن كل ما يشك في انتفائه فالأصل انتفاؤه فلا يكون واجباً بالشك. ومتى وجد هذا الوصف مع المحرم فإنه يكون مكروهاً ، لأنه لم تثبت حرمته ولم تسقط فلا يكون حراماً بالشك[142]. فالشك في وجود الواجب وصف مناسب للأمر به بلا عزم، والشك في وجود التحريم وصف مناسب للنهي بلا عزم.

قاعدة: العبرة في الكفارات بوقت الأداء[143].

الأحوال التي تحتمل الإعتبار في الكفارات : وقت الأداء ، ووقت وجوبها ، أغلظ الأحوال[144] . فجاءت القاعدة بتعيين وقت الأداء مناطاً للحكم ، فتثبت صفة الكفارة وحكمها وفقًا لوقت الأداء.

الفرع الثاني: التقعيد الفقهي بذكر الفرع والأصل والجمع بينهما بوصف مناسب:

(124) الأشباه والنظائر، السيوطي(139/3) .
(125) كشاف القناع ، البهوتي (292/3) .
(126) قواعد الفقه، المقري ق: (933)، ص (437).
(127) قواعد الفقه، المقري ص (437).
(128) قواعد الفقه، المقري ق: (603)، ص (322).
(129)، التمهيد، ابن عبد البر (297/2)؛ القواعد الفقهية، علي الندوي (128).
(130)، التمهيد، ابن عبد البر (241/2)؛ القواعد الفقهية، علي الندوي (125).
(131) قواعد الفقه، المقري ق: (369)، ص (242).
(132) معالم السنن، الخطابي (87/1)؛ القواعد الفقهية، علي الندوي (105).
(133) الإحكام، الآمدي (3/ 303).
(134) الإبهاج، السبكي (80/3).
(135) قواعد الفقه، المقري ق (1215) ص (539).
(136) روضة الناظر ، ابن قدامة (294/2) .
(137) روضة الناظر ، ابن قدامة ص (539).
(138) روضة الناظر ، ابن قدامة ق (133)، ص (146).
(139) الذخيرة ، القرافي (83/1) .
(140) الذخيرة ، القرافي ص (146).
(141) الذخيرة ، القرافي ق (243)، ص (197).
(142) الذخيرة ، القرافي ق (243)، ص (197).
(143) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (631).
(144) عيون المسائل ، القاضي عبدالوهاب ص(364) .

تتنوع صيغ القواعد القياسية الواردة بإلحاق فرع بأصل بجامع الوصف المناسب، ومن أبرز تلك الصيغ: اعتبار شيء بشيء، وإعطاء الشيء حكم شيء، وإقامة الشيء مقام شيء أو يجري مجراه أو يسد مسده، ودوران وصف مع حكم وجودًا وعدمًا، وتشبيه حكمٍ بحكمٍ بأداة تشبيه: الكاف، ومثل. وفيما يلي بيان تحليلي لجملة من القواعد:

قاعدة: الأعيان التي تحدث شيئًا فشيئًا مع بقاء أصلها بمنزلة المنافع[145].

أفادت القاعدة حكمًا كليًّا في قياس الأعيان على المنافع بجامع الوصف المركب «ما يحدث شيئًا فشيئًا مع بقاء أصله» وهو وصف ظاهر منضبطٌ يصلح مناطًا لحكم المعاوضة على الأعيان مع كونها حال العقد معدومة.

قاعدة: الأمر الظاهر متى قام مقام الباطن يدور الحكم معه وجودًا وعدمًا[146].

أفادت القاعدة حكمًا كليًّا بإلحاق الظاهر بالباطن بجامع وصف: قيام الشيء مقام غيره. وهذا إنما يكون عند خفاء الباطن أو التباسه، فيتعذر أو يعسر جعله مناطًا للحكم، فينظر ما يقوم مقامه ليكون مناطًا للحكم، فيثبت بثبوته وينعدم بعدمه. ويعبر عن هذه القاعدة أيضًا لفظ: دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه[147].

–قاعدة: البدل يسد مسد الأصل ويحل محله[148].

أفادت القاعدة حكمًا كليًّا في إلحاق البدل بالأصل، بجامع وصف «البدلية» فهو وصفٌ مناسب لأن يسد الفرع المتصف به محل أصله ويعطي حكمه.

قاعدة: يجري الظن مجرى اليقين فيما يتعذر فيه[149].

أفادت القاعدة حكمًا كليًّا بإلحاق الظن باليقين بجامع الضرورة أو الحاجة، وقد أشارت القاعدة إلى هذا الوصف في حال تعذر العمل باليقين.

قاعدة: التحري يقوم مقام الدليل الشرعي عند انعدام الأدلة[150].

أفادت القاعدة حكمًا كليًّا في إلحاق التحري بالدليل الشرعي عند عدمه بجامع حصول الاستدلال، أي إن الظن الغالب الحاصل بالتحري يصلح مناطًا للحكم به عند انعدام الدليل الشرعي الذي يحصل به العلم، وفي معناها قاعدة: الظن الغالب ينزل منزلة التحقيق[151].

قاعدة: المستقذر شرعًا كالمستقذر حسًّا[152].

أفادت القاعدة حكمًا كليًّا في قياس المستقذر شرعًا على المستقذر حسًّا بجامع وصف الاستقذار، فهو وصفٌ مناسب لتعليق الحكم عليه سواء كان الاستقذار بدافع الطباع السليمة أو كان مصدره الشرع.

قاعدة: التابع تابع[153].

أفادت القاعدة حكمًا كليًّا في قياس التابع على المتبوع بجامع وصف التبعية، فهو وصف مناسبٌ بأن لا يفرد التابع بحكمٍ إنما يعطى حكم أصله. بل إن مقتضى هذا الوصف أن يسقط التابع بسقوط المتبوع[154]، وفيه التنصيص على العلة بلفظ الاعتبار.

قاعدة: شرط اعتبار الأصل شرط اعتبار الفرع ولا ينعكس[155].

أفادت القاعدة حكمًا كليًّا في إلحاق شرط اعتبار الفرع بشرط اعتبار الأصل بجامع وصف الأصل، فهو وصف مناسب يصلح مناطًا للحكم.

قاعدة: يُعطى الموجود حكم المعدوم للضرورة[156].

أفادت القاعدة حكمًا كليًّا في إلحاق الموجود بالمعدوم بجامع وصف الضرورة، فهو وصف مناسب مؤثر في ثبوت الحكم. ويتفرع عليها: الغرر اليسير يكون كالعدم لمشقة التحرز منه.

قاعدة: ما تساوت منفعته وتقاربت لحق بالجنس الواحد، وما تباعدت فهو جنسان[157].

أفادت القاعدة حكمًا كليًّا في إلحاق الشيء بجنسه بجامع تساوي منفعتِه أو تقاربها، فهو وصف مناسب في ثبوت الحكم. ويتفرع عليها: المخبوزات تقاس على جنسها وأصلها ويثبت لها حكم جنسها برًّا كان أو شعيرًا ونحوه.

قاعدة: العلم برضى المستحق يقوم مقام إظهاره للرضى[158].

أفادت القاعدة حكمًا كليًّا في إلحاق العلم بالرضى بإظهار الرضى بجامع وصف الرضا المتحقق في الأصل والفرع. وفي معناها: قاعدة: دليل الرضا منزل منزلة التصريح به[159].

المطلب الثاني: القواعد الفقهية المتخرجة على قياس الدلالة:

تقدم أن قياس الدلالة على ثلاثة أضرب، الأول: أن يستدل بخصيصةٍ من خصائص الشيء، والثاني: أن يستدل بالنظير على النظير، والثالث: الجمع بين الفرع والأصل بضربٍ من الشبه[160]. وقد يلجا الأصولي أو المستدل إلى قياس الدلالة عند عدم الجزم أو العلم بثبوت تأثير العلة في الحكم، وذلك أن قياس الدلالة لا يلزم فيه العلم أو الجزم بثبوت التأثير[161].

قال في التقرير والتحبير: قياس الدلالة نوع من أنواع القياس لكن بشرط أن لا يتعرض لتعيين المؤثر، ومتى عين المؤثر خرج عن الاستدلال إلى قياس العلة.[162] والتحقيق أن قياس الدلالة إما أن يرجع إلى قياس العلة إذا كان الوصف الجامع مؤثرًا، أو يرجع إلى قياس الشبه في حال عدم التأثير، وكذلك أن التفريق بين أضربه الثلاثة كثيراً ما يكون أمراً اعتبارياً يختلف فيه نظر الفقهاء، ونستعرض فيما يلي أهم القواعد المندرجة في ذلك:

الفرع الأول: التقعيد بالاستدلال بخصيصة من خصائص الشيء:

قاعدة: اندراج الأصغر في الأكبر [163].

وذلك أن الشيئين إذا كانا من جنسٍ واحد ومقصودهما واحد، فيستدل بخصيصة أن الأكبر يكون متضمنًا للأصغر، فيكون الحكم له.

(145) فتح القدير ، ابن الهمام (103/9) ، القواعد الفقهية، علي الندوي ص (154).
(146) المغني في أصول الفقه ، الخبازي ص(365) ؛ القواعد الفقهية، علي الندوي (407).
(147) مجلة الأحكام العدلية (24)، مادة (68).
(148) معالم السنن، الخطابي (99/1) ؛ القواعد الفقهية، علي الندوي ص (112).
(149) ينظر: الأشباه والنظائر، ابن الملقن (1/ 102).
(150) بدائع الصنائع ، الكاساني (132/1) ؛ القواعد الفقهية، علي الندوي ص (427).
(151) تبصرة الحكام ، ابن فرحون (148/1) ؛ القواعد الفقهية، علي الندوي ص (345).
(152) قواعد الفقه، المقري، قاعدة (8، 84),
(153) الأشباه والنظائر، السيوطي ق (4)، ص (228).
(154) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (229).
(155) قواعد الفقه، المقري، ق (1183)، ص (527).
(156) قواعد الفقه، المقري، ق (645)، ص (336).
(157) قواعد الفقه، المقري، ق (932)، ص (437).
(158) القوواعد النورانية ، ابن تيمية ص (167) ؛ القواعد الفقهية، علي الندوي ص (253).
(159) كشاف القناع، البهوتي (460/7).
(160) المعونة في الجدل، الشيرازي ص (37)؛ اللمع ص (100).
(161) المعونة في الجدل، الشيرازي، ص (100)؛ اللمع ص (100).
(162)، التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج (3/ 288).
(163) إيضاح المسالك ، الونشسيري (167/1) ؛ موسوعة القواعد الفقهية، البورنو (1/2): (287).

قاعدة: الشيء إذا غلب عليه وجوده، يجعل كالموجود حقيقة وإن لم يوجد[164].

يلحق ما غلب وجوده بالموجود حقيقة استدلالًا بخصيصة الغلبة في أحدهما على المعنى. ومنها قاعدة: الغالب مساوٍ للمتحقق[165].

قاعدة: للأكثر حكم الكل[166].

يلحق القليل بالكثير فيعطى حكمه، استدلالًا بخصيصة أن الكثير هو المراعي فيكون الحكم له. ويلغى حكم القليل في كثير من الصور، ومنها قاعدة: القليل يتبع الكثير في العقود[167]، استدلالاً بخصيصة عدم مقابلة القليل بالثمن في العقد.

قاعدة: كل معروفٍ جاز في الجميع جاز في البعض[168].

ألحق مشروعية المعروف في البعض بالمشروعية في الجميع استدلالًا بخصيصة الشمول والتضمن، فما جاز في الجميع جاز في البعض لتضمنه ذلك البعض. وفي ذات الاستدلال قاعدة: ما جاز اشتراط جميعه جاز اشتراط بعضه[169].

قاعدة: كل من صحت منه مباشرة الشيء صح توكيله فيه[170].

فيها ألحق الفرع بالأصل استدلالًا بخصيصة أهلية الفرع لصدور الفعل منه، فإذا صح منه لنفسه صح منه لغيره فيما تدخله النيابة.

قاعدة: كل ما لا يعتبر رضاه في حل أو عقد لم يعتبر حضوره[171].

فيها ألحق الفرع بالأصل استدلالًا بخصيصة عدم اشتراط الرضى فلا يعتبر حضوره لعدم الفائدة منه ؛ وذلك أن فائدة الحضور هي الوقوف على رضاه وهو غير معتبر. وفي معنى القاعدة وذات الاستدلال قاعدة: من لا يعتبر رضاه بفسخ عقد أو حله؛ لا يعتبر علمه به[172].

قاعدة: الربا الموهوم كالربا المعلوم[173].

ألحق الفرع بالأصل استدلالًا بخصيصة الاحتياط في الربا فهو أصل مراعى، ويتفرع على القاعدة المنع من هدية المدين؛ لأنه كثيرًا ما يقصد بها رجاء التأخير[174].

قاعدة: كل لازم لشيء بغير وسط أو بوسط لا يخفى معه تلازم الطرفين، فحكمه حكمه[175].

فيها ألحق الفرع بالأصل استدلالًا بخصيصة التلازم الظاهر، عندها ينظر للمتلازمين تغليبا لحكم الملزوم.

ويتفرع على القاعدة: تحريم بناء الكنيسة ورمي المصحف في النجاسة. بخلاف العمل في الكنيسة بأجرة وإن حرم لعدم التلازم الظاهر[176].

قاعدة: ما حرم أخذه حرم إعطاؤه[177].

فيها ألحق الفرع بالأصل استدلالًا بخصيصة التلازم الظاهر. ويتفرع على القاعدة: أنه يحرم الاستقراض بزيادة كما حرم الإقراض به[178].

قاعدة: المعدوم شرعًا كالمعدوم حسًّا[179].

فيها ألحق المعدوم شرعًا بالمعدوم حسًّا استدلالًا بخصيصة أن ما ألغاه الشارع لا يقع صحيحًا ولا يعتبر، فيكون كالعدم الحسي لأنه لا يرتب أثرًا.

قاعدة: الممتنع عادة كالممتنع حقيقة[180].

فيها ألحق الممتنع عادة بالممتنع حقيقة استدلالًا بخصيصة التقارب بين العادة والحقيقة.

قاعدة ما يعاف في العادات يكره في العبادات[181].

فيها ألحق الفرع بالأصل استدلالًا بخصيصية التقارب بين معنى ما تعافه النفس عادة وبين ما يكره شرعاً ، فما تعافه النفوس في حوائج الدنيا عادة، ينبغي أن يعاف أيضًا في شأن العبادة، فيكره استعماله أو ملابسته. ويتفرع على القاعدة: الأواني المعدة بصورها للنجاسات في العادات يكره استعمالها في العبادات[182].

قاعدة: يؤذي الميت ما يؤذي الحي[183].

فيها ألحق الفرع بالأصل استدلالًا بخصيصة ثبوت الإثم فيهما وذلك أن: أن كسر عظم الميت ككسر عظم الحي، وهو ثابت من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا[184].

الفرع الثاني: الاستدلال بالنظير على النظير:

قاعدة: إتلاف المتسبب كإتلاف المباشر في أصل الضمان[185].

فالقاعدة جمعت بين التسبب وبين المباشرة في وجوب الضمان استدلالًا بالتناظر بينهما في حصول التلف منهما.

قاعدة: الكتاب كالخطاب[186].

فيه إلحاق دلالة الكتابة بدلالة النطق في ترتيب الأحكام استدلالًا بالتناظر بينهما في الإفصاح عن المراد والقصد.

قاعدة الإشارة تقوم مقام الكلام[187].

فيها إلحاق دلالة إشارة الأخرس بدلالة عبارة الناطق استدلالًا بالتناظر بينهما في الإفصاح عن المراد والقصد.

قاعدة: المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا[188].

وفي معناها: قاعدة: التعيين بالعرف كالتعيين بالنص[189].

(164) تأسيس النظر، الدبوسي ص (15) ؛ موسوعة القواعد الفقهية، البورنو (1/1): (520).
(165) موسوعة القواعد الفقهية، البورنو (494/7).
(166) المبسوط ، السرخسي (54/2) ؛ موسوعة القواعد الفقهية، البورنو (1/2): (163).
(167) قواعد الأحكام، العز بن عبدالسلام (185/2)؛ ، القواعد الفقهية، علي الندوي ص (213).
(168) المغني ،ابن قدامة (417/6) ؛ القواعد الفقهية، علي الندوي ص (61).
(169) المغني، ابن قدامة (132/6).
(170) القواعد، الحصني (161/4).
(171) قواعد الفقه، المقري ق: (851)، ص (407).
(172) القواعد، ابن رجب (473/1).
(173) قواعد الفقه، المقري، ق: (994)، ص (460).
(174) قواعد الفقه، المقري ص (460).
(175) قواعد الفقه، المقري، ق: (1214)، ص (538).
(176) قواعد الفقه، المقري، ق: (1214)، ص (538).
(177) قواعد الفقه، المقري (1023/2).
178)) قواعد الفقه، المقري (1023/2).
(179) القواعد، الحصني (377/3)؛ إيضاح المسالك، الونشسيري ص (135).
(180) ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي، ناظر زاده (1074/2).
(181) قواعد الفقه، المقري ق (10)، ص (86).
(182) قواعد الفقه، المقري ص (86).
(183) كشاف القناع، البهوتي (198/2).
(184) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في الحفّار يجدُ العظمَ، هل يتنكَّبُ ذلك المكان؟ 5/ 116 (3207)، وابن ماجه في سننه، أبواب الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت 2/ 541 (1616). صححه الألباني في صحيح ابن ماجة (1320) .
(185) إعلام الموقعين ، ابن القيم (36/2) ؛ القواعد الفقهية، علي الندوي ص (155).
(186) مجلة الأحكام العدلية (24)، مادة (69).
(187) كشاف القناع، البهوتي (494/12).
(188) مجلة الأحكام العدلية (21) مادة (43)؛ ، الأشباه والنظائر، ابن نجيم ص (84).
(189) مجلة الأحكام العدلية (21) مادة (45).

فيه إلحاق التعيين بالعرف بالتعيين بالنص، استدلالًا بالتناظر بينهما في حصول التعيين والدلالة عليه.

قاعدة: الثابت بالبينة كالثابت معاينة[190].

فيه إلحاق البينة بالمعاينة استدلالًا بالتناظر بينهما في حصول الإثبات والدلالة عليه.

قاعدة: العجز حكمًا كالعجز حقيقة[191].

فيه إلحاق العجز الحكمي بالعجز الحقيقي استدلالًا بالتناظر بينهما في حصول العجز وعدم القدرة.

قاعدة: الجهل بالأوصاف يتنزل منزلة الجهل بالأعيان[192].

فيه إلحاق الجهل بالأوصاف بالجهل بالأعيان استدلالًا بالتناظر بينهما في حصول الغرر والإفضاء إلى نزاع.

الشرط يعتبر العلم بوجوده، ولا يكتفى باحتمال الوجود، بل الجهل بوجوده كالعلم بعدمه في انتفاء الحكم[193].

وأخص منها: قاعدة: الجهل بالتماثل كالعلم بالتفاضل.[194]

فيه إلحاق الجهل بالتماثل في الأصناف الربوية بالعلم بالتفاضل فيها استدلالًا بالتناظر بينهما في عدم تحقق شرط صحة البيع فيها وهو تحقق التماثل.

فاسد العقود كصحيحها في الضمان[195].

فيه إلحاق العقد الفاسد بالعقد الصحيح استدلالًا بالتناظر بينهما في صفة القبض، فما قبض مضمونًا يكون مضمونًا في عقد صحيح أو فاسد، وكذلك ما قبض غير مضمون فيكون غير مضمون في صحيح أو فاسد.

قاعدة: العادة كالشرط تقيد المطلق وتخصص العام[196].

فيه إلحاق العادة بالشرط في التقييد والتخصيص استدلالًا بالتناظر بينهما في تفسير مراد المكلف ومقصوده.

قاعدة: فوات ثمرة الشيء كفوات ذاته[197].

فيه إلحاق العقد فوات ثمرة الشيء بفوات الذات استدلالًا بالتناظر بينهما، إذ الذات إنما تطلب لثمرتها.

قاعدة: تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات[198].

وبمعناها: قاعدة اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان[199].

وفيها إلحاق تبدل السبب بتبدل الذات للتناظر بينهما، ومستند القاعدة هو أيضًا القياس، فيقاس مطلق تبدل الذات- أيًّا كان سببه- على تبدل الصدقة إلى هدية، كما في حديث عائشة رضي الله عنها في طعام تصدق به على بريرة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هو عليها صدقة ولنا هدية»[200].

قاعدة: الاستثناء المعلوم بدلالة الحال كالاستثناء المشروط[201].

فيه إلحاق دلالة الحال بالشرط في صحة الاستثناء استدلالًا بالتناظر بينهما في بيان مراد المكلف ومقصوده.

قاعدة: الأصل أن للحالة من الدلالة كما للمقالة[202].

فيه إلحاق دلالة الحال بدلالة المقال في بيان المقصود استدلالًا بالتناظر بينهما في حصول الفهم وتبين المراد.

قاعدة: الثابت اقتضاء كالثابت نصًّا[203].

فيه إلحاق دلالة الاقتضاء بدلالة النص استدلالًا بالتناظر بينهما في لزوم المعنى.

قاعدة: الثابت بالبينة كالثابت بإقرار الخصم[204].

فيه إلحاق البينة بإقرار الخصم في إثبات الحقوق استدلالًا بالتناظر بينهما في حصول الظن الغالب والإلزام.

قاعدة: الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان[205].

فيه إلحاق البينة بالمعاينة استدلالًا بالتناظر بينهما في حصول الإلزام.

قاعدة: الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة[206].

فيه إلحاق الحاجة بالضرورة استدلالًا بالتناظر بينهما في حصول الحرج، وقد جاءت الشريعة برفعه.

قاعدة: اللازم الشرعي كالعقلي[207].

فيه إلحاق اللازم الشرعي باللازم العقلي استدلالًا بالتناظر بينهما في التأثير بالملزوم، فيوجد بوجوده وينتفي بانتفائه. يتفرع على القاعدة: أن العبد إذا ظاهر من امرأته، فإنه لا يكفر بالعتق عند المالكية، لأنه يلزم منه شرعًا أن يكون الولاء لسيده، وإنما الولاء لمن أعتق.[208]

قاعدة: القاسم كالحاكم.[209]

فيه إلحاق القاسم بالحاكم استدلالًا بالتناظر بينهما في الاجتهاد الحاصل بتقسيم السهام.

الفرع الثالث: الاستدلال بضرب من الشبه:

الشبه بين شيئين يعني اشتراكهما في بعض الخصائص أو الصفات، وهذا القدر من الوصف الجامع أمر اعتباري تقديري، ربما اختلف العلماء في تأثيره في الحكم فيكون الوصف الواحد عند مجتهد وصفًا مؤثرًا أو دليلًا على العلة، وعند غيره

(190) المبسوط ، السرخسي (98/25) ؛ القواعد الفقهية، علي الندوي ص (345).
(191) بدائع الصنائع ، الكاساني (174/3) ؛ موسوعة القواعد الفقهية، البورنو (1/1): (80).
(192) قواعد الفقه، المقري ق: (834)، ص (403).
(193) المغني، ابن قدامة (491/11)؛ كشاف القناع، البهوتي (229/13).
(194) المغني، ابن قدامة (82/2)؛ قواعد الفقه، المقري ق: (874)، ص (416).
(195) قواعد الفقه، المقري ق: (992)، ص (459).
(196) قواعد الفقه، المقري ق: (635)، ص (331).
(197) قواعد الفقه، المقري ق: (702)، ص (358).
(198) ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي، ناظر زاده (476/1).
(199) ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي (264/1).

(200) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب قبول الهدية 3/ 155 (2578)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إباحة الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم ولبني هاشم وبني المطلب... 2/ 755 (1075).
(201) ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي، ناظر زاده (298/1).
(202) رسالة الكرخي في الأصول مطبوع في نهاية كتاب تأسيس النظر ص(163) القواعد الفقهية، علي الندوي ص (163).
(203) ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي، ناظر زاده (571/1).
(204) ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي (574/1).
(205) ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي (576/1).
(206) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (88)؛ الأشباه والنظائر، ابن نجيم ص (78).
(207) قواعد الفقه، المقري ق: (772)، ص (381).
(208) قواعد الفقه، المقري، ص (381).
(209) المغني، ابن قدامة (113/14)؛ كشاف القناع، البهوتي (209/15).

وصفًا طرديًّا غير مؤثر. وفيما يأتي نعرض للقواعد الفقهية التي يمكن عدها في هذا القسم:

قاعدة: وجود الشيء في الدوام بمنزلة وجوده في الإبتداء[210].

فيها إلحاق استدامة الفعل بإنشائه استدلالًا بضرب من الشبه بينهما، حيث تضمنت الاستدامة أجزاء الفعل التي يصدق عليها معنى الابتداء فيما لو وقع أولًا. ومن ألفاظ القاعدة: الدوام كالابتداء[211]. ويعبر عنها بالاستفهام أيضًا بلفظ: التمادي على الشيء هل يكون كابتدائه في الحكم؟[212]

يتفرع على القاعدة: قول الرجل لامرأته كلما قعدت عندك فأنت طالق، فإذا قعد عندها ساعة طلقت ثلاثًا، لأن الدوام على القعود بمنزلة إنشاء ثلاث طلقات[213]. وكذلك من أدخل إحدى رجليه في الخف قبل غسل الأخرى، فإن قلنا بأن الدوام كالابتداء صح مسحه على الخف وإلا فلا[214].

قاعدة: الساقط لا يعود كما أن المعدوم لا يعود[215].

فيها إلحاق الساقط بالمعدوم استدلالًا بضرب من الشبه بينهما تمثل في عدم إمكان العود عنهما.

قاعدة التحريم الطارئ كالمقارن[216]:

فيها إلحاق التحريم الطارئ بالتحريم المقارن للعقد أو التصرف استدلالًا بضرب من الشبه بينهما تمثل ثبوت معنى الحرمة، كما صيغت القاعدة على وجه الاستفهام بلفظ: المانع الطارئ هل هو كالمقارن؟ لافتراق الطارئ والمقارن من بعض الوجوه[217].

قاعدة ما قارب الشيء أُعطي حكمه[218].

فيها إلحاق ما قارب الشيء بالْمُقارَب استدلالًا بضرب من الشبه بينهما تغليبًا لحكم الْمُقارَب، فالتقارب قد يقتضي الشبه. فإذا لم يكن لهم في بلد معين قوت معلوم يلزمهم في الفطرة قوت أقرب البلاد إليهم. وكذلك إذا لم يكن لهم نقد وأتلف على رجل مالًا، فإنه يقوّم بنقد أقرب البلاد إليهم[219]. ووردت القاعدة بصيغة الاستفهام بلفظ: ما قارب الشيء هل يُعطى حكمه؟[220]

قاعدة: المشرف على الزوال كالزائل[221]:

فيها إلحاق المشرف على الزوال بالزائل استدلالًا بضرب من الشبه بينهما للتقارب الحاصل. كما صيغت القاعدة بلفظ الاستفهام: المشرف على الزوال هل يعطى حكم الزائل؟[222] .

قاعدة: النادر ملحقٌ بالعدم[223].

فيها إلحاق النادر بالعدم استدلالًا بضرب من الشبه بينهما في عدم الوجود.

قاعدة: لزوم الشيء كوجود مثله[224].

فيها إلحاق لزوم الشيء بوجوده استدلالًا بضرب من الشبه بينهما في الحصول.

قاعدة: حكم المشبه حكم المشبه به[225].

فيها إلحاق المشبه بالمشبه به في الحكم استدلالًا بضرب الشبه بينهما الذي يغلب أن يُساوى بينهما في الحكم.

يتفرع على القاعدة: عدم وجوب الحج عن الوالد لعدم وجوب قضاء الدين عنه[226]، كما في حديث سودة بنت زمعة رضي الله عنها قالت: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن أبي شيخ كبير لا يستطيع أن يحج. فقال رسول الله ﷺ: «لو كان على أبيك دين فقضيته عنه قبل منك؟» قال: نعم. قال: «فالله أرحم، حج عن أبيك.» فإن الأصل لا يجب وكذا الفرع[227].

قاعدة: مبطل الأقوى يبطل الأضعف[228].

فيها إلحاق الأضعف بالأقوى في إعمال مبطلات الأقوى استدلالًا بضرب الشبه الذي يجمع بين الأصل وفرعه.

يتفرع على القاعدة: أن العتق يقوى على إبطال حق شريكه المالك في العين المرهونة بالرجوع إلى القيمة، فلأن يقوى على إبطال حق المرتهن كذلك أولى.

قاعدة: القضاء بالغالب كالقضاء بالمعتاد[229].

فيها إلحاق الغالب بالمعتاد في صحة الحكم به استدلالًا بضرب الشبه والتقارب بينهما، فالغالب من المعتاد بمنزلة الظن من العلم إذا تعذر صير إليه.

قاعدة: الفساد في العوض إن كان من حقيقة العقد كالفساد في العقد[230].

فيها إلحاق الفساد في العوض إن كان من حقيقة العقد بالفساد في أصل العقد، استدلالًا بضرب من الشبه بينهما وتقارب بين ما كان من حقيقة العقد وبين أصل العقد. يتفرع على القاعدة: عند المالكية أن من نكح على أن لا صداق بينهما فنكاحه باطل[231].

قاعدة: أسباب الأحكام تثبت أحكامها مع الاجتماع كالانفراد[232].

فيها قياس الأسباب إذا اجتمعت على انفرادها في ترتيب الحكم، استدلالًا بضرب من الشبه بين حكمها في الانفراد وحكمها في الاجتماع، وهو وصف غير مطرد، فكثيرًا ما تتداخل المسببات عند تعدد السبب.

قاعدة الملحقات بالعقود كجزئها أو كالهبة.[233]

أفادت القاعدة ترددًا بين قياس الملحقات بالعقود على أجزاء العقد، استدلالًا بضرب من الشبه في أنه معتبر بالثمن فهو جزء المعقود عليه، أو قياس الملحقات بالعقود على الهبة، استدلالًا بضرب من الشبه لكونها خارج المعقود عليها.

(210) الأشباه والنظائر ، السبكي (315/1) ؛ القواعد الفقهية، علي الندوي ص (334).
(211) قواعد الفقه، المقري ق: (56)، ص (106).
(212) قواعد الفقه، المقري ص (106).
(213) القواعد الفقهية، علي الندوي ص (334).
(214) قواعد الفقه، المقري ص (106).
(215) مجلة الأحكام العدلية (21) مادة (51).
(216) كشاف القناع، البهوتي (98/13).
(217) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (185)؛ القواعد، الحصني (201/2).
(218) المنثور في القواعد، الزركشي (144/3).
(219) المنثور في القواعد، الزركشي، (144/3).
(220) الأشباه والنظائر، السبكي (275/1)؛ الأشباه والنظائر، السيوطي ص (182).
(221) الأشباه والنظائر، السبكي (170/1).
(222) الأشباه والنظائر، السبكي (98/1)؛ المنثور في القواعد، الزركشي (166/3).
(223) بدائع الصنائع ، الكاساني (89/2) .

(224) قواعد الفقه، المقري ق: (241)، ص (195).
(225) قواعد الفقه، المقري، ق: (365)، ص (241).
(226) قواعد الفقه، المقري ص (241).
(227) أخرجه أحمد في مسنده 45/ 407 (27417)، قال محققه شعيب الأرناؤوط : حديث صحيح، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رجاله ثقات (3/ 282).
(228) قواعد الفقه، المقري ق: (799)، ص (389).
(229) قواعد الفقه، المقري، ق: (900)، ص (425).
(230) قواعد الفقه، المقري ق: (538)، ص (302).
(231) قواعد الفقه، المقري، ص (331).
(232) كشاف القناع، البهوتي (149/7).
(233) قواعد الفقه، المقري ق: (920)، ص (433).

كثيرًا ما يشعر التردد في تقرير القاعدة بين أمرين أو أكثر إلى القياس الشبهي، حيث ترددت القاعدة بين معنيين محتملين لشبه في كل منهما يحتمل أن يكون مناطًا للحكم، من تلك القواعد التي صيغت على وجه الجزم، وتردد فيها غيرها:

قاعدة: هل الاعتبار بألفاظ العقود أو بمعانيها؟[234]

قاعدة: الأصل في الأشياء الإباحة أو التحريم أو الوقف؟[235]

قاعدة: الأصغر هل يندرج في الأكبر أم لا؟[236]

قاعدة: المانع الطارئ هل هو كالمقارن؟[237]

الخاتمة

أحمد الله تعالى أن يسر لي إتمام هذا البحث، وقد توصلت في ختامه إلى ما يأتي:

أولًا: النتائج:

1. التقعيد الفقهي بالقياس حاصل بقياس الطرد دون قياس العكس.

2. القاعدة الفقهية تتفاوت قوة الاستدلال بها بحسب قوة مصدرها وبحسب طريق دلالة المصدر على نص القاعدة أو معناها.

3. تطبيق القاعدة على الفرع الذي يراد الاستدلال له ليس بمنزلة واحدة، وإنما يختلف تكييفه بحسب المصدر المكون للقاعدة الفقهية

4. أضعف درجات الاستدلال بالقاعدة الفقهية للفرع الذي يراد الاستدلال له هو ما تكيف على صورة القياس الشبهي. والصحيح في ذلك صحة الاستدلال والترجيح به.

5. وجود الاستثناءات في القاعدة لا يلغي الاستدلال بها ولا حجيتها، بل يضعف درجة الاستدلال بها.

6. القواعد القياسية التي اعتمدت ذكر مناط الحكم ارتكزت على مسلك النص الشرعي، والمناسبة، وتنقيح المناط.

7. المسالك المستندة إلى النص الشرعي تتفاوت درجتها في إثبات الوصف الجامع بين الصريح والظاهر والإيماء.

8. التقعيد بقياس العلة يكون بالتنصيص على العلة أو بذكر الفرع والأصل والجمع بينهما بوصف مناسب.

9. من أبرز صيغ القواعد في قياس العلة: اعتبار شيء بشيء، وإعطاء الشيء حكم شيء، وإقامة الشيء مقام شيء أو يجري مجراه أو يسد مسده، ودوران وصف مع حكم وجودًا وعدمًا، وتشبيه حكمٍ بحكمٍ بأداة تشبيه.

10. الأوصاف الجامعة التي تشكلت منها القواعد القياسية ترجع إلى ما ظهر أو غلب على الظن تأثيره في عين الحكم أو جنسه.

11. تخرجت طائفة من القواعد القياسية بالاستدلال بخصيصة من خصائص الشيء، كالتضمن والغلبة.

12. تخرجت طائفة من القواعد القياسية بالاستدلال بالنظير على النظير، كإلحاق الكتاب بالخطاب، والإشارة بالعبارة.

13. تخرجت طائفة من القواعد القياسية بالاستدلال بضرب من الشبه، كإلحاق الاستدامة بالإنشاء، والساقط بالمعدوم.

ثانيا: التوصيات:

يوصي الباحث بدراسة تحليلية مقارنة تعنى بمدارك الخلاف بين المذاهب في تخريج الفروع على القواعد التي هي محل وفاق بينهم.

الدعم المالي

يؤكد الباحثون أن هذا العمل العلمي لم يحصل على أي دعم مالي من أي جهة حكومية أو خاصة، وأنه تم إعداده وتمويله ذاتياً.

الإفصاح والتصريحات

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلفون أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي(CC BY- NC 4.0) ، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

قائمة المصادر والمراجع

الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن. نهاية السول شرح منهاج الوصول. بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ.

الآمدي، أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد. الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق عبد الرزاق عفيفي. بيروت – دمشق: المكتب الإسلامي، د.ت.

الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب. القواعد الفقهية. ط2. الرياض: مكتبة الرشد، 1420هـ/1999م.

البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي. بيروت: دار الكتاب الإسلامي، د.ت.

البخاري الحنفي، عبيد الله بن مسعود (صدر الشريعة). التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

البستي (الخطابي)، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم. معالم السنن (شرح سنن أبي داود). ط1. حلب: المطبعة العلمية، 1351هـ/1932م.

البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس. كشاف القناع عن الإقناع. ط1. الرياض: وزارة العدل السعودية، 1421هـ/2000م.

الثعلبي البغدادي، القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر. المعونة على مذهب عالم المدينة مالك بن أنس. تحقيق محمد حسن الشافعي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1998م.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف. التعريفات. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ/1983م.

الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله. البرهان في أصول الفقه. ط4. المنصورة: دار الوفاء، 1418هـ.

(234) الأشباه والنظائر، السبكي (174/1).
(235) المنثورفي القواعد الفقهية، الزركشي (176/1).
(236) إيضاح المسالك ، الونشسيري (167/1) ؛ موسوعة القواعد الفقهية، البورنو (1/1/ 411).
(237) الأشباه والنظائر، السيوطي ص (185).

الحصني، تقي الدين أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن. القواعد. تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان وجبريل بن محمد البصيلي. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، 1418هـ/1997م.
الحموي، أحمد بن محمد مكي شهاب الدين. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ/1985م.
الخبازي، جلال الدين عمر بن محمد بن عمر. المغني في أصول الفقه. تحقيق محمد مظهر بقا. ط1. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بكلية الشريعة، 1403هـ.
خشاشنة، نمر محمد خليل. «قياس العكس عند الأصوليين وتطبيقاته الفقهية». رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، الأردن، 2018م.
خواجه أمين أفندي، علي حيدر. درر الحكام في شرح مجلة الأحكام. تعريب فهمي الحسيني. ط1. بيروت: دار الجيل، 1411هـ/1991م.
الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. المحصول في علم الأصول. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418هـ/1997م.
الرهوني، محمد بن أحمد بن محمد المغربي. تحفة المسئول في شرح مختصر منتهى السول. تحقيق الهادي شبيلي. ط1. الإمارات: دار البحوث للدراسات الإسلامية، 1422هـ.
الزرقا، مصطفى أحمد. المدخل الفقهي العام. ط9. دمشق: مطابع ألف باء، 1387هـ/1968م.
الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. المنثور في القواعد الفقهية. ط2. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1405هـ.
زهير، محمد أبو النور. أصول الفقه. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، جامعة الأزهر، د.ت.
السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. الأشباه والنظائر. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1991م.
السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود. ط1. بيروت: عالم الكتب، 1419هـ.
السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي، وتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي. الإبهاج في شرح المنهاج. بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ.
السعيد، هشام محمد. «الإجماع في القواعد الفقهية تأصيلًا وتطبيقًا». مجلة الدراسات الإسلامية (الرياض)، مج. 26، ع. 3.
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الأشباه والنظائر. تحقيق عبد الكريم الفضيلي. ط1. صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، 1421هـ/2001م.
الشتري، سعد بن ناصر. «قياس العكس حقيقته وحكمه». مجلة جامعة أم القرى، مج. 16، ع. 284 (2003م).
الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني. آداب البحث والمناظرة. تحقيق سعود بن عبد العزيز العريفي. ط5. الرياض: دار عطاءات العلم؛ بيروت: دار ابن حزم، 1441هـ/2019م.
الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. تحقيق أحمد عزو عناية. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1419هـ.
الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل. مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، إشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م.
الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي. اللمع في أصول الفقه. تحقيق محيي الدين ديب مستو ويوسف بديوي. ط1. دمشق: دار الكلم الطيب، 1416هـ/1995م.
الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن الكريم. شرح مختصر الروضة. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407هـ.
عثمان، حسن عابدين محمد. «قياس الشبه والعكس عند الأصوليين: دراسة وتطبيقًا». رسالة علمية، كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1439هـ/2017م.
العز بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام السلمي. قواعد الأحكام في مصالح الأنام. بيروت: مؤسسة الريان، 1410هـ/1990م.
العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي. المجموع المذهب في قواعد المذهب. تحقيق محمد عبد الغفار الشريف. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1994م.
الغامدي، ناصر بن عثمان. «استدلال الأصوليين بالقياس على إثبات القواعد الأصولية: دراسة تأصيلية تطبيقية». أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1427هـ.
الغامدي، يحيى. «قياس العكس عند الأصوليين: دراسة تطبيقية». مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، مج. 5، ع. 19 (2019م).
الغزي (آل بورنو)، محمد صدقي بن أحمد. موسوعة القواعد الفقهية. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ/2003م.
الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. كتاب العين. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ت.
قاضي خان، فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندي. الفتاوى الخانية (مطبوع مع الفتاوى الهندية). ط3. تركيا: المكتبة الإسلامية، د.ت.
القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية. بيروت: عالم الكتب، د.ت.
القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. شرح تنقيح الفصول. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. ط1. القاهرة: شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1393هـ/1973م.
القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق). تحقيق عمر حسن القيام. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1432هـ/2011م.
القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. نفائس الأصول في شرح المحصول. ط3. بيروت: المكتبة العصرية، 1420هـ/1999م.
الكفوي، أيوب بن موسى الحسين أبو البقاء. الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993م.
لجنة علماء الخلافة العثمانية. مجلة الأحكام العدلية. تحقيق نجيب هواويني. كراتشي: نور محمد– كارخانه تجارتِ كتب، د.ت.
المرداوي، علاء الدين علي بن سليمان. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه. تحقيق أحمد بن محمد السراح. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، 1421هـ/2000م.
المزم، عبد الله بن علي بن محمد. «قياس العكس حقيقته وأقسامه وحجيته عند الأصوليين». مجلة الأصول والنوازل، مج. 5، ع. 10 (2013م): 170–130.
المقري، أبو عبد الله محمد بن أحمد. قواعد الفقه. تحقيق محمد الدرديابي. ط1. بيروت: دار ابن حزم، 1435هـ/2014م.
ناظر زاده، محمد بن سليمان. ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي. تحقيق خالد بن عبد العزيز آل سليمان. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، 1425هـ/2004م.
الندوي، علي أحمد. القواعد الفقهية. ط2. دمشق: دار القلم، 1435هـ/2014م.
الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. القاهرة: دار الريان للتراث، 1407هـ.
الونشريسي، أحمد بن يحيى. إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك. ط1. بيروت: دار ابن حزم، 1427هـ/2006م.
ابن أمير حاج، محمد بن محمد. التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير في علم الأصول. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م.
ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد. التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية. تحقيق إحسان عباس. ط1. بيروت: دار مكتبة الحياة، 1900م.
ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. جمهرة اللغة. بغداد: مكتبة المثنى، د.ت.
ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. تقرير القواعد وتحرير الفوائد (القواعد). بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري. الكويت: وزارة الأوقاف، 1387هـ/1967م.
ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي. معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر، 1399هـ/1979م.
ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن محمد. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. بيروت: دار الكتب العلمية، 1980م.
ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه. تحقيق عبد الكريم النملة. ط8. الرياض: مكتبة الرشد، 1428هـ/2008م.
ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد. المغني. تحقيق عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو. ط6. الرياض: دار عالم الكتب، 1428هـ/2007م.
ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ.
ابن الكرخي، أبو الحسن عبد الله بن الحسين. رسالة الكرخي في الأصول (مطبوع مع كتاب تأسيس النظر). القاهرة: المطبعة الأدبية، د.ت.
ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري. قواعد ابن الملقن. تحقيق مصطفى محمود الأزهري. ط1. الرياض: دار ابن القيم؛ القاهرة: دار ابن عفان، 1431هـ/2010م.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي. لسان العرب. ط3. بيروت: دار صادر، 1414هـ.

ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان. تحقيق محمد مطيع الحافظ. ط1. دمشق: دار الفكر، 1403هـ/1983م.

ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي. فتح القدير. بيروت: دار الفكر، د.ت.

List of Sources and References

Ādāb al-Baḥth wa-al-munāẓarah. Muḥammad al-Amīn ibn Muḥam mad al-Mukhtār al-Jakanī al-Shinqīṭī (1325-1393 H). Muḥaqqiq: Sa‘ūd ibn ‘Abd al-‘Azīz al-‘Arīfī. Dār ‘aṭā’āt al-‘Ilm (al-Riyāḍ) - Dār Ibn Ḥazm (Bayrūt), al-Ṭab‘ah al-khāmisah, 1441 H-2019 M.

Al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir. Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr al-Suyūṭī (t911h). Taḥqīq: ‘Abd al-Karīm al-Fadīlī. al-Mak tabah al-‘Aṣrīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1421h-2001m.

Al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir. Tāj al-Dīn ‘Abd al-Wahhāb ibn ‘Alī ibn ‘Abd al-Kāfī al-Subkī (t 177 H). Taḥqīq: ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd and ‘Alī Muḥammad Mu‘awwaḍ. Bayrūt: Dār al-Ku tub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1411h-1991m.

Al-Ashbāh wālnnaẓā’r ‘alá madhhab Abī Ḥanīfah alnnu‘mān. Zayn al-Dīn ibn Ibrāhīm ibn Muḥammad, al-ma‘rūf bi-Ibn Nujaym al-Miṣrī (t970h). Taḥqīq: Muḥammad Muṭī‘ al-Ḥāfiẓ. Dimashq: Dār al-Fikr, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1403h-1983m.

Al-Burhān. Imām al-Ḥaramayn ‘Abd al-Malik ibn ‘Abd Allāh al-Juwaynī (t478h). Taḥqīq: D. ‘Abd al-‘Aẓīm al-Dīb. al-Manṣūrah: Dār al-Wafā’, al-Ṭab‘ah al-rābi‘ah, 1418h.

Al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām. Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Abī ‘Alī ibn Muḥammad al-Āmidī (al-mutawaffá: 631h). Muḥaqqiq: ‘Abd al-Razzāq ‘Afīfī. Bayrūt-Dimashq-Lubnān: al-Maktab al-Islāmī.

Al-Ibhāj fī sharḥ al-Minhāj (Minhāj al-wuṣūl ilá ‘ilm al-uṣūl lil-Qāḍī al-Bayḍāwī al-mutawaffá Sinnah 785h). Taqī al-Dīn Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn ‘Abd al-Kāfī al-Subkī (al-mutawaffá: 756h) wa-waladihi Tāj al-Dīn Abū Naṣr ‘Abd al-Wahhāb. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1416h.

Al-ijmā‘ fī al-qawā‘id al-fiqhīyah t’ṣylan wtṭbyqan. Hishām Muḥammad al-Sa‘īd. Majallat al-Dirāsāt al-Islāmīyah – al-Ri yāḍ, mujallad 26, ‘adad 3.

Alt‘ryfāt. al-Sharīf ibn ‘Alī Muḥammad al-Jurjānī (816h). Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1403h-1983m.

Al-‘Ayn. Abū ‘Abd al-Raḥmān, al-Khalīl ibn Aḥmad ibn ‘Amr ibn Tamīm al-Farāhīdī al-Baṣrī (t170h). Taḥqīq: Mahdī al-Makhzūmī wa-Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī. Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

Al-Fatāwá alkhānyh. Qāḍī Khān Fakhr al-Dīn Ḥasan ibn Manṣūr al’wzjndy al-Farghānī (t295h). Maṭbū‘ ma‘a al-Fatāwá al-Hindīyah. Turkiyā: al-Maktabah al-Islāmīyah, al-Ṭab‘ah al-thālithah.

Fatḥ al-qadīr. Muḥammad ibn ‘Abd al-Wāḥid alsywāsy, al-ma‘rūf bi-Ibn al-humām (t861h). Dār al-Fikr.

Al-Furūq. Shihāb al-Dīn Abū al-‘Abbās Aḥmad ibn Idrīs al-Qarāfī (t684h). (Wa-bi-ḥāshiyatihi: idrār al-Shurūq ‘alá Anwār al-Furūq / li-Ibn al-Shāṭṭ). Taḥqīq: ‘Umar Ḥasan al-Qayyām. Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, 1432h-2011m.

Ghmz ‘Uyūn al-Baṣā’ir fī sharḥ al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir (li-Ibn Nujaym). Abū al-‘Abbās Aḥmad ibn Muḥammad Makkī, Shi hāb al-Dīn al-Ḥusaynī al-Ḥamawī al-Ḥanafī (t1098h). Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Tawzī‘: Dār al-Bāz-bi-Makkah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1405h-1985m.

I‘lām al-muwaqqi‘īn ‘an Rabb al-‘ālamīn. Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb ibn Sa‘d Shams al-Dīn Ibn Qayyim al-Jawzīyah (al-mutawaffá: 751h). Taḥqīq: Muḥammad ‘Abd al-Salām Ibrāhīm. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1411h.

Īḍāḥ al-masālik ilá Qawā‘id al-Imām Abī ‘Abd Allāh Mālik. Aḥmad ibn Yaḥyá al-Wansharīsī (t914h). Taḥqīq: al-Ṣādiq ibn ‘Abd al-Raḥmān al-Ghiryānī. Dār Ibn Ḥazm, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1427h-2006m.

Iḥyā’ ‘ulūm al-Dīn. Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad al-Ghazālī (t505h). Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.

Irshād al-fuḥūl ilá taḥqīq al-Ḥaqq min ‘ilm al-uṣūl. Muḥammad ibn ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Shawkānī al-Yamanī (al-mutawaffá: 1250h). Muḥaqqiq: al-Shaykh Aḥmad ‘Izzū ‘Ināyat. Qaddama la-hu: al-Shaykh Khalīl al-Mays wa-al-Duktūr Walī al-Dīn Ṣāliḥ Farfūr. Dār al-Kitāb al-‘Arabī, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1419H.

Aṡtdlāl al-uṣūlīyīn bi-al-qiyās ‘alá ithbāt al-qawā‘id al’ṣwlyt-dirā sah ta’ṣīlīyah tṭbyqyt. Nāṣir ibn ‘Uthmān al-Ghāmidī. Risālat dkt wrā, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn s‘wd - Kullīyat al-sharī‘ah, al-Riyāḍ, 1427h.

Jamharat al-lughah. Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan (Ibn Du rayd). Baghdād: Maktabat al-Muthanná.

Kashf al-asrār sharḥ uṣūl al-Bazdawī. ‘Abd al-‘Azīz ibn Aḥmad ibn Muḥammad, ‘Alā’ al-Dīn al-Bukhārī al-Ḥanafī (t730h). Dār al-Kitāb al-Islāmī.

Kashshāf al-qinā‘ ‘an al-Iqnā‘. Manṣūr ibn Yūnus al-Buhūtī al-Ḥanbalī (t1051h). Wizārat al-‘Adl al-Sa‘ūdīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1421h-2000m.

Al-Kullīyāt. Ayyūb ibn Mūsá al-Ḥusayn al-Kaffawī Abū al-Baqā’. Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, 1993M.

Lisān al-‘Arab. Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Mukarram ibn ‘alá, al-ma‘rūf bi-Ibn manẓūr (t711h). Bayrūt: Dār Ṣādir, al-Ṭab‘ah al-thālithah, 1414 H.

Al-Luma‘. Abū Isḥāq al-Shīrāzī. Taḥqīq: Muḥyī al-Dīn Dīb Maṡtū wa-Yūsuf Budaywī. Dimashq: Dār al-Kalim al-Ṭayyib, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1416h-1995m.

Al-Madkhal al-fiqhī al-‘āmm. Muṣṭafá Aḥmad al-Zarqā. Dimashq: Maṭābi‘ alf Bā’, al-Ṭab‘ah al-tāsi‘ah, 1387h-1968m.

Al-Maḥṣūl fī ‘ilm al-uṣūl. Fakhr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Umar ibn al-Ḥusayn ibn al-Ḥasan al-Rāzī. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1408h-1988m.

Majallat al-aḥkām al-‘adlīyah. Lajnat mukawwanah min ‘iddat ‘u lamā’ wa-fuqahā’ fī al-khilāfah al-‘Uthmānīyah. Muḥaqqiq: Najīb hwāwyny. Karātshī: Nūr Muḥammad, kārkhānh tjārti ku tub, Ārām bāgh.

Majma‘ al-zawā’id. Nūr al-Dīn ‘Alī ibn Abī Bakr al-Haythamī (807h). Miṣr: Dār al-Rayyān lil-Turāth, 1407h.

Al-Majmū‘ al-madhhab fī Qawā‘id al-madhhab. Abū Sa‘īd Khalīl ibn Kaykaldī al-‘Alā’ī. Taḥqīq: Muḥammad ‘bdālghfār al-Sharīf. al-Kuwayt: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu’ūn al-Islāmīyah, al-Idārah al-‘Āmmah lil-Iftā’ wa-al-Buḥūth al-shar‘īyah, 1994m.

Al-Qawā‘id al-fiqhīyah. Ya‘qūb ibn ‘Abd al-Wahhāb al-Bāḥusayn. Maktabat al-Rushd, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, 1420h-1999m.

Qiyās al‘ks ḥaqīqatuhu wa-aqsāmuhu wa-ḥujjīyatuh ‘inda al-uṣūlīyīn. ‘Abd Allāh ibn ‘Alī ibn Muḥammad almzm. Majallat al-uṣūl wa-al-nawāzil, mj5, ‘10, 130-170, 2013m.

Qiyās al‘ks ḥaqīqatuhu wa-ḥukmuh. Sa‘d alshtry. Majallat Jāmi‘at Umm al-Qurá, Majj 16, 284, 2003.

Qiyās al‘ks ‘inda al-uṣūlīyīn. Yaḥyá al-Ghāmidī. Dirāsah taṭbīqīyah, Majallat Jāmi‘at al-Ṭā’if lil-‘Ulūm al-Insānīyah, Majj 5, ‘A 19, 2019.

Qiyās al‘ks ‘inda al-uṣūlīyīn wa-taṭbīqātuhu al-fiqhīyah. Nimr Muḥammad Khalīl khshāshnh. Mājiśtīr bi-Kullīyat al-sharī‘ah, Jāmi‘at Āl al-Bayt, al-Urdun, 2018m.

Qiyās al-shubah wa-al-‘aks ‘inda al-uṣūlīyīn: dirāsah wtṭbyqan. Ḥasan ‘Ābidīn Muḥammad ‘Uthmān. Kullīyat al-sharī‘ah wa-al-qānūn, Jāmi‘at Umm Durmān al-Islāmīyah, al-Sūdān, 1439h-2017.

Raf‘ al-Ḥājib ‘an Mukhtaṣar Ibn al-Ḥājib. ‘Abd-al-Wahhāb ibn ‘Alī ibn ‘bdālkāfy al-ma‘rūf btāj al-Dīn al-Subkī (t771h). Taḥqīq: ‘Alī Mu‘awwaḍ wa-‘Ādil ‘bdālmwjwd. Bayrūt: ‘Ālam al-Kutub, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1419H.

Rawḍat al-nāẓir wa-jannat al-munāẓir fī uṣūl al-fiqh ‘alá madhhab al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal. Abū Muḥammad, Muwaffaq al-Dīn, ‘Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Qudāmah al-Maqdisī (al-mutawaffá: 620h). Taḥqīq: ‘Abd al-Karīm al-Namlah. Mak tabat al-Rushd, al-Ṭab‘ah al-thāminah, 1428h-2008m.

Risālat al-Karkhī fī al-uṣūl. Abū al-Ḥasan Allāh ibn al-Ḥusayn ibn Dalāl al-Karkhī. (Maṭbū‘ ma‘a Kitāb ta’sīs al-naẓar). Miṣr: al-Maṭba‘ah al-adabīyah.

Sharḥ Tanqīḥ al-Fuṣūl. Abū al-‘Abbās, Shihāb al-Dīn, Aḥmad ibn Idrīs ibn ‘Abd al-Raḥmān al-Mālikī al-shahīr bi-al-Qarāfī (t684h). Taḥqīq: Ṭāhā ‘Abd al-Ra’ūf Sa‘d. Sharikat al-Ṭibā‘ah al-fannīyah al-Muttaḥidah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1393 H-1973m.

Sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah. Sulaymān ibn ‘Abd al-Qawī ibn al-Karīm al-Ṭūfī (al-mutawaffá: 716h). Muḥaqqiq: ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī. Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1407h.

Sirāj al-Dīn Abū Ḥafṣ ‘Umar ibn ‘Alī al-Anṣārī Ibn al-Mulaq qin (t 804 H). Qawā‘id Ibn al-Mulaqqin aw « al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir fī Qawā‘id al-fiqh ». Taḥqīq wa-dirāsat: Muṣṭafá Maḥmūd al-Azharī. al-Riyāḍ: Dār Ibn al-Qayyim lil-Nashr wa-al-Tawzī‘ / al-Qāhirah: Dār Ibn ‘Affān lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1431h-2010m.

Tabṣirat al-ḥukkām fī uṣūl al-aqḍiyah wa-manāhij al-aḥkām. Burhān al-Dīn Ibrāhīm Muḥammad ibn Farḥūn. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

Al-Taḥbīr sharḥ al-Taḥrīr fī uṣūl al-fiqh. ‘Alī Abī al-Ḥasan ‘Alī ibn Sulaymān Mardāwī al-Ḥanbalī (t885h). Taḥqīq: D. ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Abd Allāh al-Jibrīn, D. ‘Awaḍ ibn Muḥammad al-Quranī, and D. Aḥmad ibn Muḥammad al-Sarrāj. al-Riyāḍ: Mak tabat al-Rushd, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1421h-2000m.

Tahdhīb al-Furūq wa-al-qawā‘id al-sanīyah fī al-asrār al-fiqhīyah. Shihāb al-Dīn Abū al-‘Abbās Aḥmad ibn Idrīs al-Qarāfī. Bayrūt: ‘Ālam al-Kutub.

Al-Manthūr fī al-qawā‘id al-fiqhīyah. Abū ‘Abd Allāh Badr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Bahādur al-Zarkashī (al-muta waffá: 794h). Wizārat al-Awqāf al-Kuwaytīyah, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, 1405h.

Ma‘ālim al-sunan (wa-huwa sharḥ Sunan Abī Dāwūd). Abū Su laymān Ḥamad ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn al-khiṭāb al-Busṫī, al-ma‘rūf bālkhṭāby (t388h). Ḥalab: al-Maṭba‘ah al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1351h-1932m.

Al-Ma‘ūnah ‘alá madhhab ‘Ālam al-Madīnah Mālik ibn Anas. al-Qāḍī ‘Abd-al-Wahhāb ibn ‘Alī ibn Naṣr ibn Aḥmad ibn al-Ḥusayn al-Tha‘labī al-Baghdādī al-Mālikī (t422h). Taḥqīq: Muḥammad Ḥasan al-Shāfi‘ī. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1418h-1998M.

Al-Mughnī fī uṣūl al-fiqh. Jalāl al-Dīn ‘Umar ibn Muḥammad ibn ‘Umar alkhbāzy, al-Khujandī al-Ḥanafī (t691h). Taḥqīq: Muḥam mad Maẓhar Baqqā. Makkah al-Mukarramah: Markaz al-Baḥth al-‘Ilmī bi-Kullīyat al-sharī‘ah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1403h.

Mu‘jam Maqāyīs al-lughah. Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā’ al-Qa zwīnī al-Rāzī (t395h). Taḥqīq: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. Dār al-Fikr, 1399h-1979m.

Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal. Abū Allāh Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal ibn Hilāl ibn Asad al-Shaybānī (t241h). Taḥqīq: Shu‘ayb al-Arna’ūṭ, ‘Ādil Murshid, et al. Ishrāf: ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī. Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1421h-2001M.

Mūsū‘ah alqawā‘id alfiqhiyaiyah. Muḥammad Ṣidqī ibn Aḥmad ibn Muḥammad Āl Būrnū Abū al-Ḥārith al-Ghazzī. Bayrūt-Lubnān: Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1424h-2003m.

Al-Musṫaṣfá min ‘ilm al-uṣūl. Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥam mad ibn Muḥammad al-Ghazālī al-Ṭūsī (t505h). Taḥqīq: Muḥam mad Salmān al-Ashqar. Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1431h-2010m.

Nafā’is al-uṣūl fī sharḥ al-Maḥṣūl. Aḥmad ibn Idrīs al-Qarāfī. Bay rūt: al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, al-Ṭab‘ah al-thālithah, 1420h-1999M.

Nihāyat al-sūl sharḥ Minhāj al-wuṣūl. ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥasan ibn ‘Alī al-Isnawī alshāf‘ī, Abū Muḥammad, Jamāl al-Dīn (al-mutawaffá: 772h). Bayrūt-Lubnān: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1420h.

Qawā‘id al-aḥkām fy maṣāliḥ al-anām. ‘Abd al-‘Azīz ibn ‘Abd al-Salām al-ma‘rūf bāl‘z Ibn ‘Abd al-Salām. Mu’assasat al-Rayyān, 1410h-1990m.

Al-Qawā‘id. Abū Bakr ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Mu’min al-ma‘rūf bi-« Taqī al-Dīn al-Ḥiṣnī » (t 928 H). Dirāsah wa-taḥqīq: D. ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Abd Allāh al-Sha‘lān wa-D. Jibrīl ibn Muḥammad ibn Ḥasan al-Buṣaylī. al-Riyāḍ: Maktabat al-Rushd lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1418h-1997m.

Qawā‘id al-fiqh. Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Muqrī. Taḥqīq: al-Duktūr Muḥammad aldrdāby. Dār Ibn Ḥazm, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1435h-2014m.

Al-Qawā‘id. Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad ibn Rajab (al-mutawaffá: 795h). Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

Al-Qawā‘id al-fiqhīyah. ‘Alī Aḥmad al-Nadwī. Taqdīm: Muṣṭafá al-Zarqā. Dār al-Qalam, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, 1435h-2014m.

Al-Taqrīr wa-al-Taḥbīr fī sharḥ Kitāb al-Taḥrīr fī ‘ilm al-uṣūl. Ibn Amīr Ḥājj. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-thāni yah, 1983m.

Tartīb al-La’āli’ fī Silk al-Amālī. Muḥammad ibn Sulaymān Nāẓir Zādah. Dirāsah wa-taḥqīq: Khālid ibn ‘Abd al-‘Azīz ibn Sulay mān Āl Sulaymān. Taqdīm: ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-‘Azīz al-‘Aqīl. Maktabat al-Rushd Nāshirūn, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1425h-2004m.

Tuḥfat al-mas’ūl fī sharḥ Mukhtaṣar Muntahá al-sūl. Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Yūsuf al-Rahūnī, al-Maghribī, al-Mālikī (t1230h). Taḥqīq: al-Hādī Shubaylī. Dawlat al-Imārāt: Dār al-Buḥūth lil-Dirāsāt al-Islāmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1422h.

Uṣūl al-fiqh. Muḥammad Abū al-Nūr Zuhayr. Jāmi‘at al-Azhar: al-Maktabah al-Azharīyah lil-Turāth.

Al-Talwīḥ ‘alá al-Tawḍīḥ li-matn al-Tanqīḥ fī uṣūl al-fiqh (li-Ṣadr al-sharī‘ah). ‘bydāllh Ibn Mas‘ūd al-Bukhārī al-Ḥanafī. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

Al-Tamhīd li-mā fī al-Muwaṭṭa’ min al-ma‘ānī wa-al-asānīd. Abū ‘Umar Yūsuf ibn Allāh ibn ‘bdālbr (t463h). Taḥqīq: Muṣṭafá ibn Aḥmad al-‘Alawī wa-Muḥammad ibn ‘bdālkbyr al-Bakrī. al-Ku wayt: Wizārat al-Awqāf, 1387-1967.

Al-Taqrīb Laḥd al-manṭiq wālmdkhl ilayhi bāl’lfāẓ al-‘āmmīyah wa-al-amthilah al-fiqhīyah. Abū Muḥammad ‘Alī ibn Aḥmad ibn Sa‘īd ibn Ḥazm (t 456h). Muḥaqqiq: Iḥsān ‘Abbās. Bayrūt: Dār Maktabat al-ḥayāh, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1900.